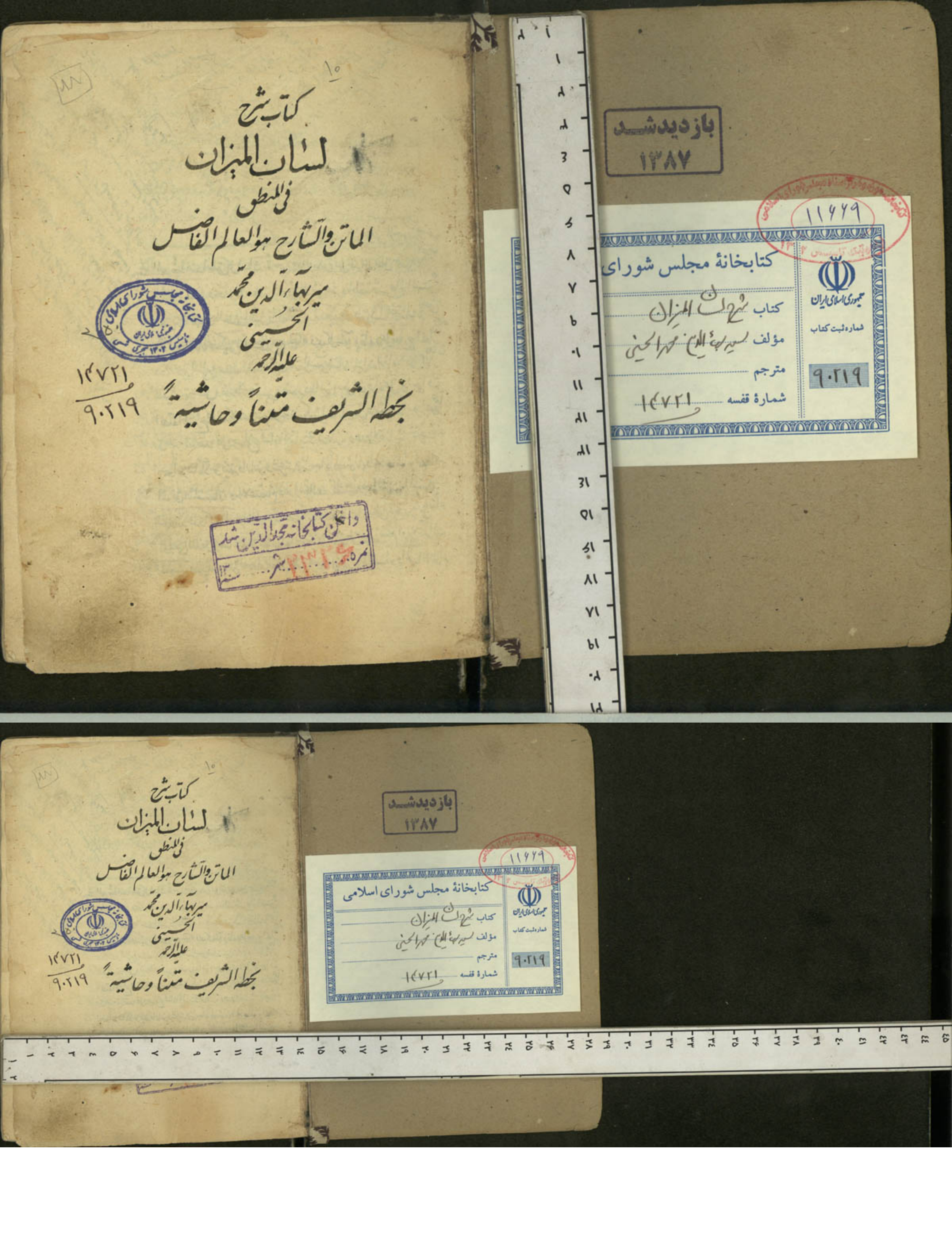
با نظام شرح خطبة

البیان با عرض تبریک ورقه

مخلص سید محمد مشکوة



کتاب شرح
لسان المیزان
فی المنطق
الماتن والشارح هو العالم الفاضل
میر بهاء الدین محمد
الحسینی
علیه الرحمه
بخطه الشریف متناً و حاشیةً
۱۴۷۲۱
۹۰۲۱۹
بازدید شد
۱۳۸۷
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۹۰۲۱۹
کتاب شرح لسان المیزان
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۴۷۲۱
۱۱۶۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي انطق كل لسان بتوحيده والصلوة على خير من نطق بتحميده واعترف بالعجز عن نعمه وتحديد منطقة البروج الاثني عشر وناطقة شخص عالم البشر وعترته الاطهار ما اختلف الليل والنهار **اما بعد** فيقول الفقير الى ربه الغني بهاء الدين محمد الحسيني لقاه حجته يوم يلقاه ومن كل سوء وقاه وعلى معارج المعارف رقاه ومن دحيق اسراره سقاه انه لما الفت المختصر المسمى بلسان الميزان لوزان افكار الاذهان العنية قد حسن وقعه واستحسن وضعه فطالبني بعض من قرأه على من اخوان الصفا بشرح مختصر كاشف عنه ستر الخفاء ويكون لسانا معبرا عن مقاصده معربا عما في ضميره لقاصده على وجه يلائم لسان الكتاب في الوجازة وعدم الاطناب فاستخرت الله سبحانه سائلا توفيقه واماته وشرعت فيه اسعافا لمسئولهم وانجاحا لمامولهم والله الموفق والمستعان وبه الاعتصام وعليه التكلان **قلت** بعد التبرك بالبسملة الحمد لله الذي كرمنا شرفنا او عززنا من الكرم او الكرامة بالمنطق مصدر ميمي بمعناه او بمعنى الفاعل وصفا للالة مجازا او اسم مكان من النطق بمعنى التكلم او الادراك الغضير المفصح المعرب عن الضمير او المتكلم بكلام فصيح على التجوز في الاسناد والهمنا الالهام

الالقاء

الالقاء شيء في القلب واصله من لهمه ما لهمه اذا وضع لقمة في فيه فالتقمها استعمل في القاء المعاني في القلب على التجوز والتشبيه وغلب فيه تصور الحق الثابت في الواقع مطلقا او الحق تعالى شانه وتصديق الصحيح من وجوده ووجوبه ووحدانيته وغير ذلك من صفاته او مطلقا فاضافة المصدرين الى المفعول ويمكن جعلها عن اضافة الموصوف الى الصفة كمسجد الجامع وجانب الغربي والهما كسب المجهول عن المعقول نفسه او طريقه وكيفيته وتمييز الانواع بالفصول كذلك وضبط الجزئيات بالاحكام والقضايا الكلية الضابطة احكام جزئيات موضوعاتها وضبط الكليات على جزئياتها بالعقول المدركة للكليات فسبحانه مفعول مطلق لازم الاضافة الى فاعله للنوعية والتسبيح التنزيه عن القبيح من مفيض غيبه للضمير سبحانه ومن للبيان والفيضان السيلان شبه به وصول نعم العباده بجامع النفع والكثرة والاتصال وافاضها اعطاؤها حذف المفعول للتعميم ليذهب السامع كل مذهب ممكن اي مفيض النعم كاينا بلا نقيض ناقض لارادته مانع عن وصول نعمته او كاينة بلا ناقض غير مشوبة الحلاوة بمرارة عارض ومنبع جود لا يغيض من غاض الماء غار وقل وغاضه نقصه جاء لازما ومتعديا ومنه قوله تعالى غيض الماء والمنبع المستقر للجود او للمنبع وحذف المفعول على الثاني للعموم وفي الكلام استعارة مكنية وتخييل وترشيح والصلوة الرحمة من الله وطلبها منا والسلام اما مصدر كالسلامة او اسم بمعناه على من ارسله الله الى الخاص والعام العرب والعجم الانس والجن او الكامل والناقص او غير ذلك لتحديد حدود القضايا والاحكام اي تعيين غاياتها التي لا يجوز

التجاوز ولا التاخر عنها كثرة وقلة والقضايا ما يتعلق بالقضاء بين الناس والاحكام اعم او خاص بغيره من المعاملات والايقاعات والعقود الشرعية وابواب القضايا والاحكام في كتب الفقه معروفة ويجوز حمل القضية والحكم بالمعنى العرفي وتحديد حدود هما رعاية ما ينبغي رعايته فيهما معرفة الاضافة لفظية الى المفعول او معنوية لامية اي المعرف به او المعرف المنصوب من قبله لتعريف الاشياء مطلقا الشارح لها او لها بلامع التبيان البادئة اي بالحدود والحجج اذ المعرف هنا يعم مفيد التصديق ايضا والظرف متعلق به او بالشارح ومعرفة بالجر بدل على او بيان للموصول ويجوز رفعه على المدح ونظائره فيما بعض من الجملة فالمعنى ان كونه معرفا ثابت محقق بلامع التبيان وهي اذن المعجزات المصدقة لنبوته وذلك نصبه ايضا بتقدير امدح ونحوه الواضح عطف على معرفة او اللام وقاطع البرهان كذلك فالاحتمالات اربعة حجة البالغة حد التمام ونعمة السابغة على الانام نتيجة الشكل الاول المؤلف من ادم وحواء عليهما السلام اي المقصود من ايجادهما او من الكاف والنون اذا اراد ان يقول لشيء كن لانه قبل كل شيء من الخلق او الصادر الاول الجامع بين جهتي الامكان بالذات والوجوب بالغير واولى الاشكال بالرتبة اي افضلها او بالزمان لانه الاول في الحقيقة الاخرى بحسب الظهور والاوسط اي الافضل او الوسط المتوسط بين العالم الاصغر والرب الاكبر للفضال كثير الفضل والافضال او بين الموجود الاصغر ~~والرب الاكبر للفضال كثير الفضل~~ وهو الممكن الناقص والموجود الاكبر

وهو

الجار

وهو الواجب الكامل او الاوسط المتوسط بين من هو اصغر منه ومن هو اكبر وتوسطه الاستفاضة من العالي والافاضة على السافل بجهتي المناسبة لهما من التجرد والتعلق ووصيه المتضمن مطابقة الالتزام دلالته الذي تضمن وعزم تقليبه على المطابقة العملية لالتزام دلالته اي التزم العمل على وفقها وطابق الالتزام بعمله بما التزمه المتضمن بالفتح اي الذي ضمنه ثم عكوس اشعة انوار كالاتر ونحوه ما المبانين الاطياب انسابا وافعالا واوطينة واقوالا المخصوصين من بين معاصريهم بفصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او المفصول عن الحشو والتطويل بلا طائل فالمصدر بمعنى فاعل ومفعول مجازا وللت تفسيره بكونه فاصلا ومفصولا هو بحسبها الحقيقي مبنيا للفاعل او المفعول ما ارتفع وانتفى بالاشكال المنطقية اشكال والتباس من الشكل الامر اذا التبس او شاكله اي شابهه فهو ما اشكل اي اشتبه او اغلاق وعقد من اشكل الدابة اذا شد قوايمها بحبل وهو شكال ككتاب او اختلاط وامتزاج ومنه ماء اشكل اي احمر خالطه الدم وفي الغريبين كل مختلط مشكل وانتفع سافل مستفيض من عال مفيض اما بعد فهذا لسان الميزان سمي به الكتاب تشبيها لعلم المنطق بالميزان الذي يوزن به الاشياء وللكتاب بلسان ذلك الميزان الذي تقتضيه بيدك حال الاتزان او شبه العلم بانسان ذي منطق واثبت شيء من لوازم اللسان فالميزان استعارة بالكناية عن الة الوزن او الانسان واثبات اللسان تخييل لوزان اي موازنة افكار الاذهان ترشيح للمعنى الاول فصيح المنطق مليح البيان ترشيح للثاني

تخييل

اصيل الاصل اى القاعدة او الدليل لابتناء الجزئيات والمدلول عليها
فصيل الفصل اى فاصله او مفصوله او تفصيله فاصل ومفصول عن
المحل والمفضول او هو فصيل الابواب فى الفصول والتبيان بالنصب
اى معه او الجر بالعطف اى وفصيل البيان او البرهان واضع التمام
بالمثناة الفوقية مصدر بمعنى الكمال بمواضع الثمام بالمثلثة وهو نبت
على قدر قامة لا يحتاج من رام تناوله الى مشقة انحناء او ارتفاع وكذا
يضرب به المثل لكل امر سهل التناول اى وضع كمال النفوس البشرية
او المطالب العقلية على اطراف الثمام للاخوان بالايمان مطلق الالسن
وجاعلها منطلقة عن عقدة الجهل والحيرة ولكنة الشك والشبهة ذو قرة
الاعين للاعيان القرة من القر اذ العين اذا وقعت على مطلوبها وقرت
عليه واستقرت لديه ومتى لم تجده فهى مترددة لطلبه او من القر
بمعنى البرد لان بردها ملزوم للفرح والسرور لانها عند الغم تتسخن
بحرارة متصاعدة من الجوف الى الدماغ والرأس فتدمع حينئذ بدمع حار وعند
الفرح بحالها المعتدلة ولذا يكون دمعها عند الضحك باردا فيكنى ببردها
عن السرور بنطق استئناف وحال فى علم المنطق عن النقص والرجحان
فى افكار الاذهان وعدى النطق بعن لتضمنه معنى الكشف ونحوه وتضمن
مهام بالفتح جمع مهم كذلك لمحل ومحال من همه اذا قصده او اهمه فاهتم
لاجله اى مهمات فنى المعرف والبرهان ويسقى غليل العطشان العرفان
الغليل مصدر كرحيل بمعنى العطش او حرارته او شدته او صفة بمعنى شديد

الغيوراره العطش ح

العطش

العطش ويشفى عليل هجران الحرمان اى من اعتل لاجل حرمانه من عز الجاز كثير
جاز حد البيان فان للايجاز حدودا بعضها تحت حد البيان او عليه وبعضها
يتجاوز عنه فاضافة الحد لامية والحد الذى للبيان هو الايجاز الذى لا يفوته
البيان اى من عز ايجاز جاز فى الوجازة عن حدها الذى هو حد البيان وبلغ
الى حد من الايجاز لا يكاد يبين كالالغاز والجواز بمعنى عدم الوصول اليه
ولو بالمجاز فالاضافة للبيان فان للبيان حدا محدودا يذم من الايجاز ما
جاوزه من الطرفين او الطاب ناب اى نزل به اى قبل الاخوان بكسر الجزع
بصدوره عنه او فى الناظر بسببه الاحزان بالكسر بوقوعه عليه او بالفتح جمع
الحزن واشد المرجو المستعان دبره الاعتصام والتمسك وعليه التكلان
تفعال من ابنية مصادر الثلاثى فيه مبالغة كتفعيل وكل ما تبع التاء الا لفظين
تبيان وتلقاء واما تفعال من الاسم فبالكسر كتمساح وتمثال وفيه مقدمة
وخاتمة وفنان مقدمة الاعتقاد لغة عقد القلب على شىء و
عرفا يطلق على الادراك التصديقى الجازم وقد يطلق على الادراك المتعلق
بنسبة تامة خبرية مطلقا وهو المراد هنا لانقسامه الى الجازم وغيره فلا
يتوهم عدم الاعتقاد فى الشك نظرا الى المعنى الاول فادراك النسبة التامة
الخبرية ان تساوى فى نظر المعتقد طرفاه ثبوته وعدمه فشك فهو اعتقاد
متساوى الطرفين والا يتساويا فاما ان يكون محتمل النقيض فى نظره اولا
فان احتمل على صيغة المجهول نقيضه اى احتمله الناظر او مادة القضية فى
نظره لا نفس الاعتقاد اذ الشىء لا يحتمل نقيضه ولا الواقع لانه بتى لا يحتمل الا احتمالا

راجح ايجابا كان او سلبا ظن وغيره وهو المرجوح

وهم فالظن اعتقاد راجح والوهم اعتقاد مرجوح فيه رد على من زعم تركيبهما من
الراجح والمرجوح فجعل ظن الثبوت مركبا من ادراكه راجحا وادراك النفى مرجوحا
والنفى بالعكس لان ضرورة الوجدان حاكمة بان المركب ادراكان فيخرج عن
المقسم نعم ادراك احد الطرفين من حيث انه راجح لا ينفك عن ادراك الاخر
من حيث انه مرجوح فيتوهم اعتبار كل جزء من صاحبه من حيث انه مرجوح فيتوهم
والا يحتمل فجزم فهو اعتقاد غير محتمل النقيض فان خالف الجزم الواقع بتعلق
احدهما بالثبوت والاخر بالنفى فجهل مركب فهو اعتقاد جازم مخالف للواقع
قالوا تقابل العلم له تضاد وللبسيط تقابل العدم والملكة وهو جزء المركب
هو جهلان بسيطان جهل بالحكم وجهل بالجهل وثبوته بديهى معلوم بالوجدان
وبتناقض الاعتقادات الجازمة وبرجوعنا عن بعضها الى نقيضه وانكاره منكر
ولم ينكره احد من الفلاسفة الحكماء والمتكلمين وانما انكره الفاضل الكبرآبادى
فى الفوايد المدنية ظانا ان كل مبطل ظان وقد يشتبه الظن القوى بالايقان
محتجا بان اليقين لا بد له من موجب كحس او حدس او تجربة او نحوها ولذا
انحصرت اليقينيات فى الست ومخالف الواقع لا موجب له وباخبار وردت
فى قوله تعالى ان الله يحول بين المرء وقلبه بان المعنى انه يحول بينه وبين ان
يعتقد الحق باطلا او الباطل حقا والحق ان اليقين عندهم اخص من الجزم ص
والحيلولة انما هى بنصب البراهين والادلة على حقية الحق وبطلان الباطل بحيث
لو تاملها العاقل بيقن بموجبها ومقتضاها لا انه تعالى سلب عنه القدرة على
الاعتقاد بخلاف الواقع والا لزم الجبر او امتناع تعلق التكليف بالاعتقاد وكل منهما

بين المفاسد مع ان اليقين ايضا قد يتبع خطأ الخطاء فى طريقه فكيف بالجزم وظن اشتباه
بالظن وهم وسوء ظن بالعقلاء فمن اشتبه عليه ظنه ويقينه لا يكاد يمتاز لديه
شماله ويمينه فظن مثله بعاقل لا يليق بعاقل فضلا عن فاضل والا يخالف الواقع
بل يطابقه لكونهما منسبتين ثبوتيتين او سلبيتين فعلم بالمعنى الاخص وقد
يقال العلم للصورة الذهنية مطلقا تعلق بنسبة ام لا طابقت الواقع ام لا
قال العلامة الاعتقاد عندنا جنس للاقسام المتقدمة ومنها العلم فبينهما
تغاير الجنس والنوع فان عنى العلاف بمغايرتهما ذلك فحق والا فلا واحتج
بان العلم لو كان اعتقادا لساواه لا ينفى ما ذكرناه ومنع وصف الله تعالى
بالاعتقاد شرعى لعدم الاذن ولغوى لايهام عقد القلب والضمير فلا يفيد
التباين وقيل ليسا خلافين لانتفائهما بضد واحد ولا ضدين لاجتماعهما
مثلان متساويان ورد بان الضد قد ينفى المخالف الملزوم لمخالفه والمشروط
به كالقدرة والحيوة عند من جعل الموت ضدا فان كان العلم بالمعنى الاعم
حكما واذعانا للنسبة فتصديق كادراك ان النسبة واقعة او غير واقعة
والا يكن حكما فتصور كادراك المسيطها ساذجا او مركبا مع غيره بلا نسبة تامة
او مع الانشائية ومرادنا بالحكم ادراك اذعانى متعلق بنسبة تامة خبرية
فليس فعلا للنفس كما قد يظن وان كان لا ينفك عن فعلها وبعض كل من التصور
والتصديق ضرورى يحصل بلا نظر وبعضه نظرى لا يحصل الا به ويكتب
هو بنظر المعقول بديهيا كان او كسبيا حاصلا منه ولو بوسايط وهو تامل المعلوم
لحصول المجهول وان لم يحصل فدخل النظر الفاسد قالوا البصيرة اشبه شىء بالباصرة

كما يشترط فى رؤية العين خلوص بها وشفاف البين والتحديق الى المقصود على
وضع من القرب محدود من الوسيط بين الافراط والتفريط كذلك لا يحصل كل
مطلوب من كل مبدء اتفق بل لابد من تناسب محقق وترتيب خاص فلابد من تتبع
النفس للمبادى تحصيلا للمبدء المطلوب ثم ملاحظة من جهة مناسبته للمطلوب وترتيبه
على ما ينبغى لئلا يقع نظر بصيرته على غير جهة المقصود او عينه ولذا قد يخطى
النظر والاكتساب فلا يصيب الصواب فقد يختلف نظر الواحد فكيف
بالاثنين فيتاديان الى النقيضين وظاهر ان الصواب احدهما للتناقض
فيكون الاخر خطأ فلابد للكسب والنظر من قانون اى قاعدة كلية
وضابط عاصم يعتصم بمراعاته عن الخطأ وهو المنطق فعلم انه قانون تعصم
رعايته الذهن عن الخطأ فى الفكر والنظر فقد تم بهذا الكلام الوجيز
بيان الحاجة الى الفن وغايته وشرح حده ومهيته وهو ظاهر وفهم منه
موضوعه ايضا وللاشارة اليه اتى بالفاء التعريفية وقال فموضوعه اى العلم
المعلوم من حيث انه يفيد مجهولا بالنظر وذلك لان المنطق اذا كان عاصما
عن خطأ الناظر فى نظره كان ذلك لا محالة بسبب ان المنطق يبحث عن النظر
الصحيح والفاسد وكيفيتهما وما يوجب صحته وفساده وما ينبغى ان يراعى فيه
ليصيب الصواب وهذا بعينه هو البحث عن احوال المعقول الذى يقع فيه النظر
وعن انه متى يوصل الى المطلوب ومتى لا يوصل وان النظر متى يخطى او متى
يصيب فاذن المبحوث عن احواله فى المنطق هو المعلوم الذى هو محل النظر
ومادته فيكون هو الموضوع اذ لا معنى لموضوع العلم سوى ما يبحث فيه عن احواله

احوال بعض جزئياته فعلم ان موضوع الفن هو المعلوم التصورى او التصديقى
من حيث يفيد تصورا او تصديقا اى يحصلهما بعد عدمهما واذ قد يفيد قوله
يفيد مجهولية المفاد لم يحتج الى قيد المجهول كما هو المعروف منهم والاول
وهو مفيد التصور معرف وقول شارح والثانى وهو مفيد التصديق
حجة ممن حجه اذا غلبه لانه سبب الغلبة على الخصم المنكر وتنقيح المقام ان موضوع
كل علم ما يبحث فيه عن عرضه الذاتى وهو كثيرا ما يعرض ذات الموضوع
لذاته بلا واسطة فى العروض وما يعرضه بواسطة امر مساو لم يجب
التحقق ولو تباينا بحسب الحمل وما يعرضه بتوسط جزئه المساوى والاول
عارض للموضوع نفسه وهو عرضه الاولى والاخران عارضان لغيره الذى
له زيادة اختصاص بالموضوع بحيث يعد عرضهما لذلك الغير اولا وبالذات
ثانيا وبالعرض لا بمعنى ان هناك عروضين ولما ما يلحقه بواسطة امر اعم
او اخص او مباين له فى الوجود فاعراض غريبة لا يبحث عنها فى العلوم اذ
الغرض فيها تخصيص الموضوع بالبحث عن اعراضه والا فلا تمايز لها بموضوعاتها
وما اشتهر من عد العارض لجزء اعم عرضا ذاتيا فلا يرتضيه المحققون فالمقصود
بالبحث فى الفن معلوم التصور والتصديق من حيث الايصال الى مجهولهما
واما الكليات الخمس والمعرف والقضايا وتوابعها فى الحجة فانما يبحث عنها
لانها ما يتوقف عليه معرفة الموصل او لانها موصلات بعيدة الى المجهول
وقال بعض المحققين لان احوالها لا يبحث عنها من حيث هى احوالها بل من حيث

هى احوال المعلومين فالبحث عن الكليات فى قوة قولهم المعرف يتالف منها
وكذا احوال القضايا بالنسبة الى الحجة كما ان من جعل موضوع الطب بدن
الانسان من حيث يصح ويمرض جعل قول الاطباء الحمى حار بمعنى ان بدن
الانسان يسخن بكله الفن الاول فى المعرف دلالة
المنطقى من حيث هو منطقى انما يبحث عن المعانى لكن لما كانت الافادة
والاستفادة بتوسط الالفاظ بحسب العادة صدروا كتب الفن بالبحث
عنها ولما كان ذلك لدلالتها على المعانى وضعا صدروا بحث الالفاظ
بالبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية فنقول الدلالة كون الشئ
بحيث متى احس به فهم منه شئ اخر وهو مدلوله والاول دال
فان كان لفظا فهى لفظية والا فغير لفظية وكل اما وضعية كدلالة لفظ
زيد على مسماه والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات
على مدلولاتها بتوسط العلم بالوضع او عقلية كدلالة اللفظ ولو كان
مهملا على وجود لافظه ولو لم يعلم وجوده بغيره كمجهول اللافظ بديرز
من وراء حجاب بتوسط العلم بوجود المؤثر عند وجود الاثر او طبعية
كدلالة لفظ اح اح على السعال بتوسط العلم باقتضاء طبع الانسان
عروض التلفظ بذلك اللفظ عند عروض وجع السعال والمراد بالعقلية
ما لا يدخل فيها لغير العقل من وضع او طبع تقسيمها ما لاحدهما مدخل فيه
لا ما لا مدخل فيه للعقل ضرورة توقف الجميع على العقل ففى التسمية بالعقلية
تجوز او تخصيص والوضع تخصيص شئ باخر بحيث متى احس الاول افهم الثانى

[illegible]

اذا تمهد هذا فنقول دلالة الوضع اللفظ على ما وضع له اى جميع معناه الموضوع له
ذا اجزاء كان ام لا مطابقة لتطابق كل الدال على كل المدلول فلفظ جميع
او كل او نحوهما وان اوهم التجزى لكنه تنصيص على ما يدل عليه اسم الموصول
من العموم والشمول تحرزا عن جزء ما وضع له فالاكتفاء بشمول الموصول و
قرينة مقابلته للجزء والخارج كما فى المتن اولى من التصريح بالتمام لما فيه
من الايهام وطول الكلام بل ربما اخل بالمرام لان تقابل الموصول للجزء
يجعل عمومه منصرفا الى الاجزاء فبزيادة لفظ عام اخر يتوهم المخاطب
ارادة عموم الافراد والا اكتفى بالموصول لوفائه بالمراد فيرد صدق
المطابقة على دلالة اللفظ على جميع معانيه المتعددة الموضوع لها بل
انحصارها فيها وليس كذلك لان دلالة المشترك على جميع ما وضع له
من معانيه المتكثرة مجاز ليست بتوسط الوضع لانه لم يوضع للمجموع من
حيث هو مجموع فتحتاج الى الجواب باعتبار قيد الحيثية وتوسط
الوضع فينصرف العموم ان الى الاجزاء لو كانت فلا محيد عن التاكيد
وفيه شوب الاستدراك ودلالته على جزئه اى جزء ما وضع له
تضمن اذا المدلول فى ضمن الموضوع له والدال على توهم توزيعه على
المعنى وعلى خارج عنه التزام لان جهة دلالة اللفظ عليه لزومه للموضوع له ضرورة
انه لا يدل على كل خارج وانما يجب لزومه فى الذهن دون الخارج ولو عرفا
لا عقلا كالجود لحاتم ولم يقل وعلى خارجه اللازم التزام ليستغنى عن قوله

مزورة ان اعتبار تطابق الجزء الركيب على لفظ المركب يوهم توزيع اللفظ على الجزء المركب [illegible]

ويجب لزومه مع انه اخصر تنبيهاً على ان احد الالتزام يتم جمعاً ومنعاً بتقييد
الخروج باعتبار الملزوم مستدرك حيز بالشرط الخارج عن مهية المحدود
اشيه منه بالفصل الداخل وعلى ان حصر الدلالة الوضعية في الثلثة غلط
اذ لو اعتبر اللزوم في حد الدلالة الالتزامية اختل الحصر بالواسطة كما نبه
عليه المحقق الدوانى والا فلا واسطة بين العين والجزء والخارج وتستلزمانها
اى تستلزم الاخيرتان المطابقة اذ الجزء واللازم فرع الكل والملزوم
تحقيقاً ابداً فقول بعضهم ولو تقديراً خلاف التحقيق وبيانه انه لما
ورد على استلزامهما لها بان اللفظ اذا هجر معناه الموضوع له وغلب
على جزئه او لازمه تحقق التضمن والالتزام بلا مطابقة اجابوا بانه ان
استعمل فى الموضوع له بالفعل كانت المطابقة تحقيقية وان لم يستعمل
فيه قط فلا خفاء فى ان له معنى لو استعمل فيه كانت دلالته عليه مطابقة
فهى متحققة تقديراً وهو مبنى على اعتبار القصد فى الدلالة وياتى فساده
فالتحقيق تحقق المطابقة فى هذا اللفظ ايضاً تحقيقاً وبالفعل لا
تقديراً وبالقوة لانه بالفعل بحيث لو اطلق فهم السامع العالم بوضعه
معناه الموضوع له وان لم يستعمل فيه قط اذ لا معنى للدلالة الا مجرد كون
اللفظ كذلك ولا عكس اى لا يستلزمانها لا يستلزمها المطابقة لجواز
بساطة المعنى المطابقى فلا تضمن وخلوه عن اللوازم الذهنية التى يلزم
تصورها من تصوره فلا التزام ولا يلزم نفى اللوازم مطلقا كما زعمه

الامام

الامام ويجوز اجتماع عدم الجزء وعدم اللازم فى واحد ايضاً فلا فرق فى عدم الاستلزام
بينهما منفردين ومجتمعين ولا لزوم بينهما اى التضمن والالتزام لا لزوم للتضمن
للالتزام ولا عكسه لجواز عدم اللازم عند وجود الجزء والعكس وفى التقسيم بحث
مشهور هو ان اللفظ الموضوع تارة لمعنى واخرى لمركب منه ومن غيره واخرى
لخارج لازم كالشمس الموضوعة باوضاع ثلثة للعرض والضوء وللمجموع المركب
منهما دلالته على الخارج مطابقة لوضعه له والتزام لوضعه لموضوعه وتضمن لوضعه
للمجموع وعلى ملزومه مطابقة وتضمن فيلزم تداخلهما فى الدلالة الثانية
لتصادقهما عليها وتداخل الثلاثة فى الاولى لصدق الجميع عليها فاجاب بقوله
ولا تداخل للاقسام الثلاثة ليختل حد بعضها ببعض لحيثية المعتبرة فى حد
كل منها لما تقرر من اعتبارها فى كل حد يختلف باختلاف الاعتبارات وفى
اجزائه ومفرداته المختلفة بها وح فالمطابقة دلالة اللفظ على ما وضع له
من حيث انه ما وضع له او من حيث انها دلالة على ما وضع له وكذا فى اخيتها
فدلالة الشمس على الضوء من حيث انه وضع له مطابقة لا غير ومن حيث انه
جزؤه تضمن لا غير ومن حيث انه لازم للخارج التزام لا غير فلا تداخل
هذا هو الحق وما يقال من ان دلالته على الضوء ليست التزامية اذ لا
يكفى فيها مجرد كون المدلول الالتزامى لازماً للموضوع من موضوعاته
اللفظ بل لابد مع ذلك من كونه خارجاً عن جميعها والضوء ليس كذلك لوضع
الشمس له وللمركب منه ومن القرص ايضاً فلا يخفى انه يقتضى ان تكون دلالته على الضوء

من حيث انه لازم للموضوع له خارجة عن الثلاثة لانها ليست مطابقة ولا
تضمناً قطعاً فان لم تكن التزاماً ايضاً اختل الحصر العقلى فى الثلاثة
بقى الكلام فى دلالة المركب وللنقض بها تقرير ان احدهما فى المركب من الفاظ
مختلفة الدلالات مطابقة وتضمناً والتزاماً فان دلالة المجموع على مجموع
المعانى دلالة لفظية وضعية وليست باحدى الثلث اذ المركب من الشيء
وجزءه غيره وجوابه ان الوحدة معتبرة فى كل مقسم والا انتقض كل حصر وتقسيم
بضم بعض الاقسام الى بعض فما ذكر ليست دلالة بل دلالات تلحق كل واحدة
بنوعها والثانى فى مطلق المركب وهو ان دلالته على معناه ليست من
الثلثة اذ كل منها فرع تحقق الوضع ولا وضع للمركبات واجيب بان دلالة
المركب تابعة لدلالة مفرداته ان اتفقت والا فهى تتبع للاخس تضمن فان
كان فى مفرداته التزام فهى التزام والا فتضمن اذ المجموع المركب من المدلول
المطابقى لاحد جزئيه والتضمنى للاخر مدلول تضمنى لمجموع المركب لانه جزء
ما وضع له المجموع اى مفرداه وكذا المجموع المركب من المدلول الالتزامى لاحدهما
والمطابقى او التضمنى للاخر مدلول التزامى للمركب اذ مجموع الداخل والخارج
خارج وح فما وضع له اللفظ اعم مما وضع عينه لعينه او اجزاؤه لاجزائه
والصواب عام من وحدة المقسم ونكتة دلالة المركب وان شئت اجتنبت اثبات
الوضع للمركبات وما ترى من النزاع فيه فلفظى لان الوضع الشخصى فيها ظاهر
الانتفاء والنوعى لا سبيل الى انكاره ثم يرد ح ان الوضع المعتبر فى التقسيم ان

خص بالشخص لم تنحصر الدلالة فى الثلث لخروج دلالة المركب عنها لعدم وضعه
بالشخص وان اريد به النوعى او الاعم انحصرت الدلالة فى المطابقة اذ المدلول
بالتضمن والالتزام مجازى واللفظ موضوع لمعناه المجازى وضعاً نوعياً
فيكون المدلول بهما موضوعاً له فتكون دلالة اللفظ عليه مطابقة وغاية
ما فى المقال فى دفع هذا الاشكال ان المدلول بهما ان اعتبرت دلالة اللفظ
عليه من حيث انه موضوع له بهذا الوضع النوعى كان مدلولاً مطابقياً وان
اعتبرت دلالته عليه من حيث انه جزء ما وضع له او خارج عنه لوحظ تضمنى
او التزامى فغايته ان يكون كل مدلول صالحاً لان يكون مدلولاً مطابقياً
لا حصر الدلالات فى المطابقة ولا المدلولات فى المطابقية ولا محذور
لجواز اجتماع دلالتين فى معنى واحد من جهتين كما اوردنا كما فى الضوء
والشمس وفى الصواب مندوحة عن ارتكاب الصعاب فان وضع جزء
من اللفظ لجزء من المعنى بتقسيم اجزاء اللفظ وتوزيعها على اجزاء المعنى
فمركب وهو اما ناقص لا يصح السكوت عليه وهو ضربان تقييدى ثانيه
قيد لاوله لاضافة او وصف كحيوان ناطق او نطق وغلام زيد او غيره
لمزج او عطف كبعلبك وخمسة عشر وقائمة والرجل بصرى وفى الدار
او تام مفيد يصح السكوت عليه وهو الكلام والجملة فى العربية والقضية
هنا وهو ايضا نوعان خبر وهو مركب تام ناشئ وحاصل او يحكى او
يخبر عن خارج يطابقه فيصدق او لا يطابقه فيكذب او انشاء بخلافه
لم يحصل عن خارج بل قد يحصل الخارج به وعنه وبيانه ان كل خبر وهو حاكٍ

عن خارج عن نفس المتكلم وذهنه وهو الواقع وان لم يطابقه وهو مشتمل
لا محالة على نسبة تامة بين طرفيه بايجاب وسلب ولا بد من ان يكون
بينهما نسبة فى نفس الامر ايضا فان طابقت النسبتان بكونهما ثبوتيتين
او سلبيتين فهو صادق والا فكاذب واما الانشاء فليس حاكيا عن امر
فى خارج ذهن المتكلم بل معناه انما يحدث به ولذا سمى انشاء لانه الايجاد
ومنه منشأ السحاب من اسمائه تعالى فهو غير قابل فى نفسه للصدق
والكذب لانهما من توابع الحكاية وقولهم عن خارج اولى من قولهم له خارج
لتوهم انتقاضه بالانشاء الطلبى كان قولك قم مثلا فيه نسبة بين القيام
والمخاطب على وجه الطلب وفى الخارج المستقبل ايضا بينهما نسبة ثبوتية
جزئية فتتطابقان او سلبية فتتخالفان بعكس لا تقم مع انه انشاء
لا يقبل الصدق والكذب فيحتاج الى الجواب بان النسبتين متخالفتان
بالنوع فلا مطابقة بينهما قطعا اذ لا ينطبق خبر على انشاء نعم بينهما موافقة
او مخالفة بحسب التعلق لا لذاتيهما ولا يتوهم ذلك مع كلمة عن المشعرة بالحكاية
ونحوها الا انها من حيث هى حكاية تابعة للمحكى ناشئة عنه ماخوذة منه وان
تخالفا والانشاء ان وجد له خارج فهو تابع للانشاء بعكس الخارج المخبر عنه
والا يوضع جزؤه لجزء فمفرد فان قلت ينتقض تعريفا المفرد والمركب
بنحو حيوان ناطق علما لشخص انسانى حيث يصدق انه وضع كل جزء منه
لجزء معناه لان حقيقة الشخص المسمى به متألف من الجنس والفصل مع انه مفرد
قلت يد فعه اعتبار الحيثية فى التعريف فحيوان ناطق اذا اعتبر موضوعا للجنس

والفصل

والفصل كان مركبا وليس الكلام فيه واذا اعتبر علما للشخص كان كزيد علما فى عدم
الدلالة على غير ذات المسمى فلا يدل بهذا الوضع على الجنس والفصل فلا حاجة
فى اخراجه عن حد المركب الى اعتبار قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى كما فى
كتب القوم مع انه غير مستقيم لانه اما مبنى على اعتبار القصد فى الدلالة وهو
فاسد او على تسليم دلالة كل جزء من نحو حيوان ناطق علما على جزء مسماه من
الجنس والفصل وهو باطل اذ لا دلالة لجزء العلم ما دام جزءا منه لانه اسم مفرد
ولا دلالة لجزئه فيه بخلاف المركب فتسليم الدلالة ثم القول بانها غير
مقصودة مردود قطعا فاذن للمفرد ثلثة اقسام ما لا جزء للفظه كهمزة
الاستفهام وما لا جزء لمعناه كلفظ الله وما لا يدل شئ من اجزاء لفظه
على جزء معناه مع تجزيهما كزيد وعبد الله وحيوان ناطق اعلاما لاناسى
او غيرها وجميع الاعلام مطلقا والمركب قسم واحد ما للفظه جزء وضع لجزء
معناه فان استقل المفرد فى دلالته على معناه ولم يحتج فيها الى الضميمة
فهو نوعان فما اى فكل لفظ مفرد مستقل كانت هيئته وصورته لزمان
وضعا ولا حاجة الى التقييد به لتبادره ولان دلالة الهيئة على الزمان
وضعية ولا توجد غيرها حتى يحتاج الى الاحتراز عنه بتقييده فهو كلمة هنا
وفعل فى عرف النحاة سواء كانت لزمان كالماضى او اكثر كالمضارع على
اشتراكه بين الحال والمستقبل وخرج ما يدل على الزمان بجوهره من الاسماء
كامس وغد ولفظ الماضى والمستقبل وغيره اى غيرما هيئته لزمان
اسم سواء لم يدل على زمان اصلا كزيد او دل عليه بجوهره كامس وترتيبه

كضارب وخرج نحو عسى ونعم من الكلمات المنسلخة عن الزمان صيغها تدل
عليه وضعا والا يستقل فاداة هنا وحرف فى النحو واما الافعال الناقصة
فلما شاركت الادوات فى عدم الاستقلال ادرجوها فيها ولما امتازت
عن ساير الادوات بالزمان والاحكام اللفظية كدخول قد والسين ونحوه
سموها كلمات وجودية فهى عندنا فى الحقيقة ادوات مشبهة بالكلمات
وعند النحاة بالعكس لان نظرنا هنا فى المعنى وهناك فى اللفظ كما ان
اسماء الافعال اسماء هناك لخروجها عن اوزان الافعال الثلاثية
والرباعية وافعال هنا لان معانيها معانى الافعال ثم المشهور ان الكلمة
وضعت لحدث وزمانه ونسبته الى موضوع معين او مبهم على الخلاف
ولذا استشكلوا استقلالها بان النسبة معنى حرفى غير مستقل
لا تدل عليها الكلمة الا بضميمة طرفيها النسبة واجاب من ذهب الى
وضعها للنسبة الى موضوع مبهم بان المبهم حاصل فى الذهن ابدا لا يحتاج
احضاره فيه الى ذكر لفظ دال عليه فاستقلال الكلمة لا ينافى احتياجها
اليه كما لا ينافيه فى الاسماء الموضوعة لمعان نسبية كلفظ الابتداء وذو
وفوق ونحوها واضطر من اعتبر تعيين الموضوع الى التاويل بارد فحمل
فقال المراد استقلال معناها التضمنى وهو الحدث لا المطابقى المتألف
منه ومن النسبة والذى الجأهم الى ذلك انهم راوا امتناع استعمال الكلمة
بدون الفاعل وعجزوا عن ادراك سره فظنوا انه هو وضعها للنسبة المتوقفة
على المنسوب اليه والحق ان النسبة التامة هى مدلول الرابطة كما نص عليه ائمة

الفن

الفن فى ابواب القضايا وهى الهيئة الحاصلة من تاليف المسند والمسند اليه
وتركيبهما واعرابهما والقول بدلالة تلك الهيئة فى الجمل الاسمية على الربط
والنسبة دون الجمل الفعلية مما تمجه الاسماع وتتأبى عنه الطباع ثم الغرض
من وضع الفعل نسبته الى غيره حيث وضع على وجه مستعد لان يسند الى شئ
متقاض لذلك وهذا هو السر فى عدم استعماله على غير هذا الوجه وما
اتحد معناه مطلقا وضعا واستعمالا لانه المتبادر تشخصا اى جزئيا حقيقيا
علم فان صدر باب او ام فكنية والا فان ذم او مدح بوضع سابق
فلقب والا فاسم فقيل العلم يسمى جزئيا حقيقيا هنا وعلما فى النحو فلا
فائدة فى تخصيص عرف النحاة بالذكر وهو وهم اذ العلم من اقسام اللفظ
والجزئى من اقسام المفهوم ويوصف به اللفظ تبعا وبتوسط معناه فلا بد
فى تقسيم الالفاظ من الاقتصار على عرف النحو مع انه لم ينحصر العلم هناك فى
الجزئى الحقيقى واه كيف وهو عندهم قسمان شخصى وهو ما سماه جزئيا
حقيقيا وجنسى سماه جنسا كليا او فردا منتشرا منه كاسامة لكن الثانى مختص
بعرفهم دون عرفنا لان القول بالعلمية الجنسية اضطرارى وهى فى الحقيقة
تقديرية كعدل عمر اعتبرت بمجرد المحافظة على قوانين لفظية متقررة
عندهم والا فلا فرق بين علم الجنس واسم الجنس فى الكلية بحسب المعنى ثم
المعتبر فى الاول تشخص مسماه فى الواقع لا العلم بجميع مشخصاته للمخاطبين
او الواضع فما وضع له من حيث هو متشخص جزئى حقيقى يسمى علما وان
كان تصوره حين الوضع او الاستعمال على وجه كلى وقول بعضهم العلم

ما وضع لشيء بجميع مشخصاته لم يوجد به اكثر من ذلك فما حكى عن بعض الفضلاء
من انه لا علم لذاته تعالى لامتناع احاطتنا بجميع مشخصاته ولو فرض انه
الواضع اشتغى غرضا لوضع في استعماله لنا مردود لما عرفت ولانا نضع
ونستعمل اعلام الاشخاص لم يخطر بجميع مشخصاتها مع حصول الغرض
وهو التعيين فان قلت يخرج عن الحد العلم المشترك باعتبار ذلك
الوضع وفي الاستعمال التابع لهذا الوضع لا اتحاده مطلقا بجميع اوضاعه
واستعمالاته وظاهر ان العلم المشترك متحد المعنى باعتبار كل وضع وضع
وانما جاء التكثر من قبل تكثر الاوضاع وهو امر خارج عن مهية العلمية
وقد يقال المراد باتحاده عدم اعتبار كثرته كما في المشترك فالعلم المشترك
من حيث انه متكثر المعنى يدخل في حد المشترك ومن حيث انه موضوع للشخص
مع الاغماض عن تكثر اوضاعه ومسمياته داخل في حد العلم ولا محذور
لاختلاف الجهتين او ان هذا التقسيم للمفرد بالقياس الى المعنى فقولهم ان
اتحد معناه معناه اقيس الى معنى واحد فلا يقدح الزايد وما اتحد
معناه مستويا في جميع افراده كالانسان وغيره من الذاتيات متواطئ
لتواطئها وتساويها او تساويه في صدقه عليها من غير تفاوت فالنقض
بعضهم على اعتبار تساويه في كثرة وهو منتقض بالمشكك المساوي
في كثير من افراده مع تفاوت صدقه عليها وعلى غيرها من افراده كالبياض
المساوي في افراد الثلج مثلا فلا بد من اعتبار عموم الافراد وهو
يستفاد هنا من صيغة الجمع المضاف وما اتحد معناه متفاوتا

في

في افراده تفاوتا بالاولية او الاولوية او زيادة او شدة مشكك اذ الافراد
لا محالة مشاركة في نفس مفهوم اللفظ مع تفاوتها في الاتصاف به فيتشكك الناظر
في انه هل هو متواطئ نظرا الى الاشتراك او مشترك نظرا الى التفاوت كالوجود
المطلق فانه في الواجب اولى لكونه بذاته او اول لانه علة لغيره وكالبياض فانه
في الثلج اشد منه في القرطاس لان اثره وهو تفريق البصر اكثر وكالمقدار
فانه في ذراعين ازيد منه في ذراع فان قلت يجري ذلك التفاوت في الذاتيات
ايضا العلية بعض افرادها لبعض كالانسان مثلا فانه في الوالد اسبق منه في الولد
مع انها متواطية قلت المعتبر في التشكيك تفاوت الافراد في اتصافها بمفهوم
التشكيك المشكك وصدقه عليها بمعنى ان العقل اذا لاحظها وجد بعضها
اولى بالاتصاف به وصدقه عليه وظاهر ان الوالد والولد من افراد الانسان
سيان في الاتصاف بمفهومه وصدقه عليهما ومجرد تقدم زمان الوجود
لا يوجب التقدم في الاتصاف والصدق بحسب المراتب العقلية فان قلت
ليس منشأ التفاوت بالاقدمية الا علية الفرد المتقدم للمتاخر وهي
حاصلة في الوالد وولده من افراد الانسان قلت نعم لكن العلية هنا
اتفاقية ولذا لا يحيل العقل انعكاس الامر على تقدير تقدم المتاخر في الوجود
ويكون الوالد ولدا وبالعكس وان كان تقدم من حيث انه ولده ممتنعا والحاصل
ان الاولوية في المشكك مقتضى ذات الفرد الاولى وكذا الاولوية وهما
في الثاني مستندتان الى امور عارضة خارجة اتفاقية واما الاشدية ففي

الكيف كالزيادة في الكم لكن بالنسبة الى افراد محلهما لا افرادهما فهذا الاسود
من حيث انه هذا الاسود اشد من ذلك الاسود ومن حيث انه ذلك الاسود لا
في سواديته سوادهما فالسواد الذي هو جنس ذاتي للسوادين ليس بمشكك وانما
المشكك هو مفهوم الاسود المعتبر فيه عروض السواد لشيء واتصافه به الذي فيه
الشدة والضعف وهو مقول على الشديد والضعيف قولا عرضيا وكذا
المقدار فاذا قيل هذا الجسم ازيد من ذلك فمعناه انه ازيد منه في اتصافه
بالمقدار واذا قيل هذا المقدار ازيد من ذلك لم يكن معناه انه ازيد في
المقدار ولا في المقدارية الذاتية لهما بل معناه ان ما عرض المقدار بهذا
ازيد من المقدار بذلك في الاتصاف بالمقدار المطلق وهذا معنى قول المحققين
ان التشكيك في المشتقات دون المبادي لان السواد وان كان عرضا
لافراده فلا تفاوت فيها بخلاف الاسود نسبيا الى جزئياته هذا هو
تحقيق الباب فاحتفظ به عن كل مشكك مرتاب والا يتحد معناه الموضوع
له بحسب الوضع والاستعمال جميعا لتكثره وضعا فقط ولم يضبط الماسم ورسم
ولفظا واستعمالا فقط كما ياتي فان وضع لكل من معانيه بوضع واحد
عام لكل فعام الوضع كالمبهمات والضماير فان انا موضوع بوضع واحد عام
لكل متكلم وحده ولم يوضع لكل بوضع مستقل ولا لمفهوم المتكلم والا كان
مشتركا او مجازا مهجور الحقيقة وهما منفيان بالاصل والاتفاق وعموم
الوضع وخصوصه باعتبار عموم تصور الموضوع له عند الوضع وخصوصه

عموم سواء

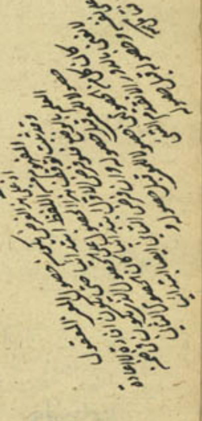
سواء كان المتصور العام نفس الموضوع له او مرآة لملاحظته فان الواضع لا بد له
حين الوضع من تصور اللفظ والمعنى فان تصور معنى خاصا بخصوصه فوضع لفظا
بازائه كان الوضع خاصا وان تصوره في ضمن مفهوم عام جعله مرآة لملاحظة
ذلك المعنى كان الوضع عاما ثم ان وضعه لذلك الخاص او كل خاص من افراده
فالموضوع له خاص وان وضعه لنفس المفهوم العام فهو ايضا عام او وضع لكل
من معانيه بوضع انفرد به اي انفرد ذلك الوضع بذلك المعنى او العكس فمشترك
كعين للشمس والذهب وجون للاسود والابيض او وضع لواحد واستعمل
في آخر فتكثر معناه استعمالا فقط فان هجر المعنى الاول وغلب الثاني حتى صار
هو المتبادر منه متى اطلق مع المناسبة بان يكون بسبب استعماله في الثاني
مناسبة الاول بالمشابهة او غيرها منقول كنقله عن الاول الى الثاني لغوي
او عرفي او شرعي فينسب الى محل الغلبة ويسمى بحسب عرف نقله ولم ينسب
الى الناقل لانه قد يكون ناقل واحد مشتركا بين الثلثة او اثنين منها فلا بد من
اعتبار الحيثية لئلا تتداخل الاقسام بخلاف النسبة الى عرف النقل وكان المحقق
الدواني لذلك فسره بالناقل وان احتمل غير ذلك ايضا والعرفي ما نقله العرف
العام كالدابة والخاص بعرف خاص شرعي كالصلوة او نحوي كالفعل والمصدر
او صرفي او طبيعي وطبي الى غير ذلك وانما خص الشرعي بالذكر لانه اشرف واهم
وبدونها اي لا مع مناسبة مرتجل من ارتجل الخطيب اي خطب من غير روية واصله
المشي السريع بالرجل كجعفر لرجل بعد كونه للنهر الصغير واما مع مناسبة المشابهة

فاستعارة ومستعار وهو تحت انواع المجاز المنقولات فى المعنى المنقول اليه
لكن الجميع حقايق بعد الغلبة وبذلك يفترق المنقول عن المشترك والحقيقة
والمجاز جميعاً والا يهجر الاول بغلبة الثانى فحقيقة فى الاول يستعمل فيه
مجرداً عن القرينة ومجاز فى الثانى ولا بد من قرينة صارفة للفظ عن الاول
وقد انفرد الكتاب باستقصاء الاقسام من غير خلل وتكلف باستخدام وهذا
احد اصطلاحاتهم فى هذا المقام وقد يدرج المرتجل فى المنقول فيجعل اعم من ان
يكون معناه الثانى مناسباً للاول ام لا وهو اصطلاح ثان وقد يدرج المرتجل
مجراى مع المنقول فى المشترك بجعله اعم من ان يغلب ثانيهما او يتساويا فيه فان
الغلبة بمنزلة وضع للمعنى الغالب وان كان قبلها مجازاً فيه وهو اصطلاح ثالث
والاول اوفق بالفضل والتفريق واقرب الى التحقيق ويختص العلم وتاليه المتواطى
والمشكك بالاسم لان الجزئية والكلية من خواص الاسم لا يتصف بهما معنى الكلمة
والاداة ولان معانيها ملحوظة قصداً وبالذات لا على جهة كونها مرايا لملاحظة
غيرها كمعنى الحرف او مستقلة متقاضية للاسناد كمعنى الكلمة لا يقال ان
البياض مثلا اذا كان مقولا على كثرة بالتشكيك لم يفد ذلك الافعال المأخوذة
منه ايضاً المتفاوت فى الحقيقة هو الحدث وهو معنى اسمى والمشترك مشترك
بين الاسم واخويه كالبواقى كضرب بمعنى سافر وبين ودق ومن للبيان والتبعيض
والمنقول كصلى ركعتين وكهو المستعارة للرابطة وكان بناء على كونها اداة
والحقيقة والمجاز كنطق زيد ونطقت الحال بكذا فى المجاز او فى المشترك

نا المشترك مبهام

والمتأخرون خصوا الاقسام بالاسم تبعاً للشفا لكنه فسره هناك ايضاً بايراد
مطلق اللفظ المفرد ثم اللفظ بالقياس الى معناه وحدة وتعدداً على اربعة اقسام
وقد ظهر اثنان منها واشار الى الباقيين بقوله والالفاظ المتكثرة المفردة الموضوعة
لمعنى واحد تسمى مترادفة حيث يردف بعضها بعضاً على معنى كانسان وبشر
واسد واسامة وموضوعة لمعان متعددة ولو كانت تلك المعانى غير
متباينة تسمى متباينة لتغايرها لفظاً ومعنى والمراد بعدم تباين المعانى
اتصال بعضها ببعض كالصفة والموصوف كانسان وكاتب او متساويتها
صدقاً كانسان وناطق او اعمية بعض من بعض كانسان وحيوان او الابيض
فايدة يشترط فى مطلق الدلالة المبنية للفاعل او المفعول اى كون
اللفظ دالا على المعنى او كونه مدلولا او الاعم وبالجملة يشترط فى دلالة اللفظ
عليه وفهمه منه سبق العلم بالوضع اما فى المطابقة والتضمن فظاهر واما
فى الالتزام فلان تصور اللازم الخارج تابع لتصور الملزوم الموضوع له اذ
منه ينتقل الذهن الى لازمه بتوسط لزومه فهم المعنى وحصوله يتوقف
على العلم بالوضع توقفاً تقدمياً وهو اى العلم بالوضع يستدعى ويستلزم
تصور المعنى اذ الوضع نسبة بينه وبين اللفظ فيتوقف تصوره على تصورهما
فيدور تصور المعنى على نفسه لتوقفه على ما يتوقف على نفسه واجيب
اولا بان وضع المفرد لعنا انما هو للاعادة لا للافادة والدور انما
يلزم اذا كان الغرض منه الافادة اى تحصيل المعنى بتوسط ذكر اللفظ فى

ذهن السامع العالم بالوضع بعد ما لم يكن قد حصل فيه قبل بمعنى جعل المعنى حاصلا
فى ذهنه حصولا ابتدائياً وانما لم يكن الغرض ذلك لان حصول المعنى من اللفظ
متوقف على العلم بالوضع وبعد علم السامع بالوضع المتضمن لتصور طرفيه وهما
اللفظ بالوضع والمعنى لا يكون حصول المعنى فى ذهنه بتوسط اللفظ حصولا ابتدائياً
بل ثانوياً ضرورة ان فهم المعنى من اللفظ مسبوق بتصوره فى ضمن العلم بالوضع
فيكون فهمه من اللفظ عادة له لا افادة وظاهر ان اعادة الصورة العلمية
السابقة على استعمال اللفظ بعينها ممتنع فالمعادة مثلها لا نفسها فلا دور
فى توقف احدهما على الاخرى بخلاف ما لو كان الغرض من الوضع افادتها
بعينها المستفادة لاستلزامه حصولها فى الذهن قبل حصولها وهو دور
وهى اى الافادة وان كانت هى الغرض فى وضع المركب لكنها انما تتوقف
على العلم بوضع كل جزء جزء من اجزائه لا على الكل بوضع الكل والمجموع من حيث
هو مجموع فيكون العلم بالمجموع معنا موقوفاً على العلم بمعنى ذلك الجزء لا
بالمجموع معنى المركب وهو موقوف على العلم بالمجموع المركب من معانى الاجزاء على العلم
بكل واحد من اجزائه ولا محذور فى توقف الشئ المركب من حيث الوحدة
الاجمالية على نفسه من حيث التفصيل كما قال فى المعرفات قيل عليه
لو كفى فى افادة معنى المركب مجرد العلم بوضع كل مفرد من مفردات الفاظه
لما حصل فى المركب اختلاف المعنى باختلاف مفرداته وليس كذلك لما نرى
من اختلافه مع اتحاد المفردات للفرق الضرورى بين اكرم موسى عيسى





واكرم عيسى موسى فنعلم ان الهيئة التأليفية الخاصة ايضاً جزء صورى للمركب
واختلاف المعنى عند اتحاد اللفظ مستند الى اختلاف الهيئة وح يرد ان العلم
بمجموع معنى المركب موقوف على العلم بكل واحد من اجزائه المادية والصورية
ومنها الهيئة التركيبية وظاهر ان العلم بمعنى هيئة المركب من حيث هو مركب
نفس العلم بمعنى المركب قلت الهيئة التأليفية فى زيد قايم مثلا ان اعتبرت
من حيث انها قايمة بهذه المادة الخاصة فالعلم بها من هذه الجهة نفس العلم
بمعنى المركب واما اذا اعتبرت من حيث انها قايمة بمادة ما من المواد اية
مادة كانت فظاهر ان معناها ليس عين معنى زيد قايم والتى تعد جزءاً
صورياً له هى هذه الاخيرة فاذا علمت بوضع كل من جزئى هذا المركب منفرداً
وهيئته التركيبية الخاصة من حيث انها قايمة بمادة ما حصل لك عند
سماع زيد قايم معنى جديد لاستفادته من حلول تلك الهيئة المعلومة فى تلك
المادة الخاصة فانه امر حدث بفعل المتكلم وهو مناط الافادة للسامع فانه
كان عالما بمعنى زيد وقايم منفردين وبمعنى الهيئة لكن من حيث انها حالة فى محل
ما ولم يكن يعلمها من حيث هى حالة بهما ويتجدد علمه بذلك من قبل المتكلم
تجددت له فايدة لم تكن له قبل فالمركب يفيد معناه من حيث انه يفيد
خصوصية هيئته التأليفية وثانياً بان اللازم توقف تصوره
اى المعنى من حيث هو مفهوم من اللفظ ومعلوم بتوسطه على تصوره مطلقا
من غير اعتبار تقييده بقيد او بعدمه حتى الاطلاق فيلزم توقف فهم المعنى
من اللفظ على تصوره فى نفسه ولا محذور فيه لانه من باب توقف المقيد على



المطلق او اللازم توقف تصوره عند الاستعمال وسماع اللفظ المستعمل
على تصوره قبله في زمن معين على وجوده في زمان معين آخر سابق على ذلك
الزمن وهذا جواب ثالث او اللازم توقف اخطار المعنى على وجه الالتفات
به والتوجه العقلي اليه على مجرد تصوره وحصول صورته فغايته توقف
تصوره الخاص الالتفاتي على مطلق تصوره فلا دور وهو الرابع ولا يخفى
ان شيئا من هذه الثلاثة الاجوبة لا يخلو من مجمجة والتحقيق الكاشف
حجاب الابهام عن وجه المرام هو الاول المنبئ عن سر المقام وغيره اليه
فليأول حتى ينقطع به الكلام فلا بد من ارجاع غيره اليه كما نبه بعض المحققين
عليه وليس المراد عدم تمام الثلثة بل خلوها عن التحقيق والتفصيل والا فلا
ريب في وفائها بدفع الاشكال على وجه الاجمال لكن ليس سر الحق في الغلبة
على الرجال وافحام الخصم في الجدال وقد يجاب عن الدور بانه انما يلزم في
وضعه شخصي خاص واما ما وضع عاما كما مر او نوعيا ومرجعه الى عموم
الوضع والموضوع له كما في القوانين العوتية فلا فان الوضع
النوعي في الحقيقة وضع قانون كلي كقول الواضع كل لفظ صيغ من مصدر
ثلاثي على فاعل فمعناه ذات قام بها المصدر فقد تصور جميع افراد اسماء
الفاعلين في ضمن امر عام جعله مرآة لملاحظتها وكذا جميع معانيها الخاصة
فالموضوع شخصا لا يفيد معناه والا لدار واما الموضوع بوضع عام او نوعي
فلا يتوقف العلم بوضعهما على ملاحظة المعنى بخصوصه بل على تصوره اجمالا
في ضمن امر كلي عام فيمكن فيهما الافادة من غير دور اذ العلم بمعناهما الخاص

بخصوصه يتوقف على العلم بوضعهما له وهو لا يتوقف على العلم بالمعنى الخاص بخصوصه
بل على العلم به اجمالا وفي ضمن مرآة ملاحظته عليها فعله الواضع عند الوضع
قال المجيب لكن يلزم ان يكون اكثر المفردات من هذا القبيل لانها النوعية
وضعها كالمشتقات او عمومه كالضماير والمبهمات فيمكن ان يكون الغرض من
وضعها الافادة بلا دور على خلاف المشهور من الجمهور حيث صرحوا بان وضع
المفردات ليس لافادة مسمياتها والا لزم الدور لكن الحق احق بالاتباع قلت
لقد اجاد واجاد الاجادة واحسن بافادة سر الافادة لكن بقي اللباب بعد
وراء الحجاب والحق ان نوعية وضع المركب هي مناط الافادة لا بمجرد عموم الوضع
المتحقق في ضمن وضعه النوعي كما زعمه المجيب وهو فيه غير مصيب لما اشرنا
اليه من ان مرجع الوضع النوعي الى عموم الموضوع والموضوع له والوضع جميعا
وانه لا بد في الدلالة من العلم بالوضع وهو مستلزم للعلم باللفظ والمعنى لا
بخصوصهما بل اجمالا فبقي العلم بخصوصية كل معنى من المعاني الخاصة الملحوظة
في ضمن مرآتها مرهونا بالعلم بخصوصية اللفظ الموضوع لذلك المعنى فاذا
علمت بوضع نوع من المركب او المشتق لم تعرف بمجرده خصوصيات الالفاظ
افراد النوعين لانها انما لوحظت اجمالا وعلى العموم فاذا ورد عليك جزئي
من جزئياتهما تذكرت الوضع وبتوسطه الموضوع له باجماله وعمومه فلا
افادة فيه ثم يحصل بخصوصية هذا اللفظ الجزئي الزائدة على الملحوظ ضمن الوضع
خصوصية معناه التي لم تكن حاصلة وبالجملة لا يعلم في ضمن العلم بالوضع النوعي
خصوص لفظ او معنى فاذا اتاك متكلم بلفظ خاص مجهول الخصوصية فقد افادك

خصوصية معناه بخصوصيته فافادة الموضوع بوضع نوعي انما هي افادة تلك
الخصوصية لا غير وقولنا انه يفيد معناه معناه انه يفيده من حيث انه متلبس
بخصوصيته لا مطلقا فالمفاد في الحقيقة هو الخصوصية وذلك لا يتصور في
لفظ موضوع بشخصه سواء وضع لمعناه بوضع خاص او عام اذ العلم بوضعه يستلزم
العلم باللفظ بجميع خصوصياته المشخصة فلا تتجدد له خصوصية حادثة عند
التخاطب ليفيد اللفظ بها خصوصية جديدة في المعنى زائدة على خصوصياته المعلومة
ضمن العلم بالوضع وان شئت تفصيل الاجمال فاستوضحه بالمثال فنقول اذا علم
السامع بوضع اسم الفاعل وسمع لفظ قايم لم تكن تتوقف دلالته على العلم بوضعه
مانعا عن افادته لمعناه اذ العلم بوضعه لا يتضمن العلم بمعنى قايم بخصوصهما
فصح ان خصوص لفظه افاد خصوص معناه اي من قام به القيام بخلاف نحو هذا
والذي وانا وهو فانها وان وضعت بمعانيها اجمالا او عموما فلا يتصور افادتها
بعد العلم بوضعها الا بخصوصيات معانيها وظاهر عدم افادتها لها ايضا اذ
الخصوصيات انما تحصل في اسم الاشارة من حضور المشار اليه وتوجيه
المتكلم اشارته اليه وفي الموصول من الصلة المعهودة بين المتخاطبين
وفي الضمير الغايب من المرجع المتقدم ونحوه فلا افادة في الفاظها اصلا
فظهر ان مناطها النوعية فتعم الافادة جميع المشتقات بانواعها
لنوعية اوضاعها لا لعموم الوضع كما ظنه والا لعمت الافادة كل ما وضعه
عام من المبهمات اسماء الاشارة والموصولات والضماير ايضا وليس كذلك
ولخطر بالبال انه يكاد يجمع بين الاقوال وهو انهم قد حكموا بكون معنى الاداة غيرها

بوضع عام لكن العلم
بوضعها مستلزم للعلم
بها باشخاصها و[?]

لاحتياجها في الدلالة عليه الى غيره وكذلك وعللوا بناء المبهمات والضماير بافتقارها
الوضعي لا الاصلي الى الصلة والمشار اليه والمرجع فلا بعد في عدهم اياها من اشباه
المركب بناء على اعتبار المحتاج اليه بمنزلة الجزء من المحتاج الا ترى ان الاسم الموصول
مع صلته شيء واحد يحكم به او عليه والظاهر ان الواضع ايضا بنى الوضع على ذلك
فقال اللفظ الذي مثلا متى وصل بجملة فمعناه ذات قام بها او وقع عليها مضمون
الجملة ولفظ انا كل متكلم به معناه نفس المتكلم وهكذا نظايرهما فتكون اوضاعها
بهذا الاعتبار نوعية وتكون هذه الخصوصيات الحاصلة لها بالعنايات التي متعلقاتها
المحتاج اليها بمنزلة اجزاء الموضوعات انما لاحظها الواضع حين الوضع مع تلك
الخصوصيات الملحوظة اجمالا في ضمن مرآة ملاحظتها فالعلم بوضعها لا يستدعي
العلم بتفاصيلها فيمكن افادتها الخصوصيات معانيها بخصوصيات تعلقاتها
بمتعلقاتها بلا دور وانما جعلوا اوضاعها عامة نظرا الى تشخص الفاظها في
انفسها حين الوضع وتعينها على انها وان كان كل لفظ منها نوعا كليا مشتملا
على اشخاص مختلفة باختلاف متعلقاتها لكن اعتبار الشيء بحال نفسه اولى من
اعتباره بحال متعلقه والا فلها جهتان فهي لاعتبار تشخصاتها في انفسها
حين الوضع شخصية الاوضاع ومن جهة شيوع كل متشخص منها في كثير مختلفة
بالعوارض الخارجة نوعية الاوضاع واما المشتق فادة اشتقاقه وكان وجه شبهه [?]
بالمركب انه لم يلاحظ حين الوضع من حيث انه لفظ مفرد في نفسه بل لوحظ من
حيث انه منفصل الى جزء مادي هو المشتق منه وصوري قايم به كما عرفت بخلاف

ما اذا صاغ الواضع بنفسه لفظا معينا ووضعه بازاء معنى ومن هنا ترى تركيب
معانيها من حدث هو مدلول المادة المشتق منها وذات ونسبة الحدث
اليها نسبة تقييدية غير تامة في الاسماء وزمان ونسبة في الافعال وهذه
مدلول صيغها ولذلك اعتذروا عن عدم عدهم الكلمة من المركب ولا الترجمة
على جزء معناها بان الدال جزؤه الصوري والمعتبر في المركب لا التجزئة المادي
المرتب المسموع فلا يعلق بذيل المشتق ايضا منزلة المركب وح فالمراد بالمركب
في قول الجمهور ما كان مركبا حقيقة او حكما وبالمفرد ما يقابله وينطبق عليه كلامي
وكلام المجيب من غير اختلاف مذهب وظهر لك ان الفرق بين وضع المركب
وغيره ليس مدفوعا آخر غير الجواب الاول بل هو بعينه جواب بالفرق بينهما
بالافادة والاعادة وما ذكرنا خوفا فائدته فلا حاجة الى الاعادة والى هذا
اشار بقوله ولا يصح عموم الافادة للضماير والمبهمات الا بجعل وضعها
نوعيا بنوع عناية كما اشير اليه فتحصل انه قد تبين اشتراط دلالة اللفظ
على معناه بالعلم بوضعه له وان الدلالة بتوسط تذكر الوضع وانه مستلزم
لتذكر طرفيه اللفظ والمعنى وح يرد ما استشكله بعض الفضلاء من ان فهم المعنى
انما هو لاجل توقف تصور الوضع له لا لاجل دلالة اللفظ عليه وجوابه ان
لزوم تصور المعنى لتذكر الوضع لا يلغي ولا يبطل لزومه لالتفات اللفظ على ذلك
المعنى للدلالة الا كونه سببا ولو بتوسط لحصول المدلول في ذهن
السامع وهو حاصل مع توسط تذكر الوضع لكن ليس مدلول اللفظ هو المعنى

المتصور

المتصور تبعا وبالعرض لكونه لازما لتصور الوضع بل اللفظ يدل عليه
باحضاره في قلب السامع قصدا وبالذات لا بمجرد التصوير بل على العناية
والالتفات ولا يلزم حضوره مرتين اذ الاول ضعيف لا يجده الوجدان
ادراكا اقوى منه بل ربما لا يحس بعد تكرر الاستعمال بتذكر الوضع ايضا
وادارتها على ارادته مردودة اي جعل الدلالة دايرة على ارادة المعنى
وقصده من اللفظ باطل وذلك انهم اختلفوا هل هي تابعة للارادة
دايرة عليها وجودا وعدما حتى لو لم يقصد المتكلم باللفظ معناه لم يكن دالا
عليه قولان والمختار العدم وبازاء تفريط القول بالتبعية افراط القول
بالدلالة الذاتية بمعنى ان كل لفظ يدل بطبعه على معنى اومعان قال العلامة
الرازي دلالة اللفظ ليست ذاتية لكنها ليست تابعة للارادة بل بحسب
الوضع فانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكانت صورة ذلك
اللفظ محفوظة في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكلما تخيل اللفظ
تعقل معناه سواء كان مرادا او لا انتهى وايضا نجد من انفسنا كما يشهد
به قوم محققون انا لو اردنا تعقل معنى في نفسه من غير تخيل لفظه الدال
عليه بلغة لم نتمكن من ذلك لشدة الالف والعادة بتوسط الالفاظ في الافادة
والاستفادة فاذا لم نتمكن تعقل المعنى مع قصدك اليه اولا وبالذات عن
تخيل لفظ دال عليه حتى يقع تعقلك للمعنى بتوسط اللفظ وفي ضمنه فكيف
يمكن تخيل اللفظ اولا وقصدا ولا يكون دالا على ما كان يدل اذا كان

تخيلا ثانيا وبالتبع وبالجملة القول بتبعية الدلالة للارادة سخيف جدا وقد
اتفق المحققون على فساده وكان من قال به اغتر بنسبته الى الشيخ الرئيس وعندي
انه بريء منه وفي عبارة الشفاء محمل صحيح وظني انه اراد بالارادة الوضع
وبالالفاظ الواضع كانه يقول عند الوضع كلما استعملت هذا اللفظ اردت
هذا المعنى ومن راجع الى المقام كلامه وجده منبئا عن مرامه واما ان الدلالة
فهم المعنى من اللفظ متى اطلق او اذا اطلق فبيانه ان المعتبر في عرف الفن
هو الاول لقصر النظر فيه على القوانين الكلية وفي غيره الاعم فالدلالة التي
ليست دايمة بل دايرة على القرينة غير معتبرة هنا والقرينة خلافا لاهل العربية
بيان المفهوم من اللفظ ان منع الشركة فيه فجزئي حقيقي وشخص والا فكلي
ما نعا منها بنفسه سواء لم يمنعها مانع اصلا او منعها امر خارج كمفهوم الواجب
فانه في نفسه لا يمنع الشركة لكنها امتنعت بالدليل الخارج فكلي سواء امكنت
افراده المشاركون فيه بالامكان العام المقيد بالوجود فيشمل الوجوب والامكان
الخاص اي لم تمتنع افراده ولكن لم توجد كالعنقاء او وجد فرد واحد
فقط سواء امكن ان يوجد غيره كالشمس ام لا كالواجب او وجد كثير سواء
تناهى الكثير ام لا يتناهى ام لا تكون افراده ممكنة كشريك الباري وهنا
دقيقتان اولهما انه جعل ما وجد فرد واحد منه ولم يكن غيره كالواجب من
اقسام ما امكنت افراده والجمع المضاف يفيد العموم فالواجب قسم ما امكنت
جميع افراده لكن بمعنى عدم امتناع الجميع امتنع البعض كالواجب حيث امتنع غير

الواحد

الواحد ام لا كغيره فلا حزازة والثانية ان ظاهر التقسيم يدل على عدم امتناع وجود كثرة
غير متناهية لكن لا صراحة في امتناع وجودها فيكفي امكانها متعاقبة ان جوز
ذلك او المراد وجد كثير غير متناه بمعنى انه لا يقف الى حد كالعدد فهو كلي
لا تتناهى افراده او المعنى ان قبول الشركة في الكلي انما يكون بالنظر الى نفسه
حتى يتم مفهوم الواجب ايضا يقبل الشركة في نفسه وان امتنعت بدليل خارج
عنه فكذلك نقول لا يعتبر في الكلي من حيث هو كلي وجود افراده او عدمها
ولا تناهيها او لا تناهيها وان ثبت بعض ذلك بخارج كامتناع افراده مطلقا
او غير واحد وامتناع لا تناهيها في الوجود مجتمعة او مطلقا ثم الموصوف بالجزئية
والكلية اولا وبالذات هو المفهوم ويتبعه لفظه الدال عليه فيهما اي في الجزئي
والكلي فيوصف لفظهما بالكلي والجزئي تبعا لكلية مفهومه او جزئيته مجازا من باب
الوصف بحال المتعلق او تسمية الدال باسم المدلول وقول بعضهم ما اصطلحوا
عليه تسمية مجازية فلا يتم في الجزئي اذ كل لفظ جزئي حقيقي لا مجازي غير سديد
اذ التحقيق ان كل لفظ له اعتبارات احدها اعتباره في نفسه من حيث انه مفهوم
متعقل ووصفه بالجزئي بهذا الاعتبار حقيقة وثانيها اعتباره في نفسه من حيث
انه موجود في الخارج كما يقال مسمى العلم جزئي وهو مجاز بمعنى ان هذا الموجود في
الخارج لو وجد في الذهن كان جزئيا وثالثها مقايسته الى المدلول فيقال
جزئي اي جزئي المفهوم ولا شك انه مجاز ايضا والاصطلاح عليه واثباته لا ينفي
غيره والمفهومان الكليان كاينين بلا تفارق اي من غير افتراق احدهما
عن صاحبه متساويان كالناطق والانسان والنسبة بينهما التساوي فرحه

موجبتان كليتان متعاكستان نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
كنقيضيهما فانهما ايضا متساويان فكل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا
انسان اذ لو صدق احد النقيضين ولم يصدق الآخر لصدق اصله لامتناع
ارتفاع الاصل ونقيضه معًا فان صدق الاصل الآخر ايضا اجتمع نقيضه
والا افترق عن مساويه كلاهما ممتنعان واما الكليان بلا تصادق متباينان
تباينا كليًا وهو افتراق كل عن صاحبه كليًا واصلها ان كليتان
متعاكستان الطرفين كالانسان والحجر فلا شيء من الانسان بحجر ولا من الحجر بانسان
والكليان اعم واخص مطلقا ومن جميع الوجوه معه اي مع التصادق حال كونه
كليا ثابتا للواحد من الكليين دون الآخر اعم واخص فذو التصادق الكلي اخص
مطلقاً والآخر اعم كذلك كالحيوان والانسان وبينهما موجبة كلية موضوعها
الاخص سالبة جزئية موضوعها الاعم نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان
ليس بانسان بعكس نقيضيهما الظرف مستقر حال عن ضميري الكليين او
ضميرهما في اعم واخص على الخلاف بين النحاة او خبر عن محذوف اي هما متلبسان
بعكس نقيضيهما فان نقيضي الاعم والاخص مطلقاً اعم واخص مطلقا لكن بعكس
العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم فكل لا حيوان لا انسان وليس
بعض اللاانسان بلا حيوان والا لكان بعض اللاحيوان انسانا فيلزم صدق
الاخص مطلقا بدون الاعم مطلقا وهو ممتنع وكان كل لا انسان لا حيوانا فلا بد من
صدق اللاحيوان على اللاانسان ايضاً فان كان كليًا ايضا كانا متساويين
فيكون عينا هما كذلك لما مر والمفروض انهما اعم واخص مطلقاً والا كان جزئيا فيكون

اللاانسان

اللاانسان اخص لانه موضوع الموجبة الكلية واللاحيوان اعم لجواز وضعه للسلب
الجزئي فيكون عيناهما كذلك بعكسهما الانسان اعم والحيوان اخص والفرض خلافه
والكليان اعم واخص من وجه معهما اي مع التصادق والتفارق كاينين لكل
واحد من الكليين ويمتنع وجودا لتفارق بينهما ولو في الجملة كون التصادق
كليًا وبالعكس فلا جرم انهما جزئيان ثابتان لكل من الكليين فكل منهما
اعم من الآخر من وجه واخص من آخر والتصادق يستدعي اجتماعهما لا محالة
في مصداق واحد ولا بد من افتراق هذا عن ذاك وعكسه في محلين آخرين
فيحصل موجبة جزئية موضوعها هذا او ذاك وسالبتان جزئيتان متعاكستا
الطرفين كالحيوان والابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس وليس بعض
الحيوان بابيض وبالعكس ولنقيضيهما تباين جزئي وهو التباين في الجملة
اعم من الكلي ومن الجزئي المتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه فان نقيضي
الاعم والاخص من وجه قد يكونان متباينين تباينا كليًا كالحيوان واللا
انسان او غير الانسان فانهما اعم واخص من وجه لتصادقهما في البقر
وتفارقهما في الجماد والانسان ونقيضاهما متباينان كليًا اذ لا شيء
من اللاحيوان بانسان ولا من الانسان بلا حيوان وقد يكونان اعم واخص من وجه
كعينيهما كالحيوان والابيض لتصادق نقيضيهما في الجماد الاسود وتفارقهما
في الابيضه واسود الحيوان فالضابط الكلي الداير بينهما هو القدر المشترك
بين التباين الكلي والعموم من وجه وهو التباين الجزئي كالمتباينين تباينًا

كليًا فان نقيضيهما اما متباينان كالعينين كالموجود والمعدوم اذ لا شيء
من اللاموجود بلا معدوم ولا من اللامعدوم بلا موجود او اعم واخص من وجه
كالانسان والحجر لتصادق نقيضيهما في الشجر وتفارقهما في العينين ولم يذكر
حكم نقيضي المتباينين بجنبهما طلبا للاختصار وهربا عن التكرار وهنا نقض
مشهور وهو ان المعدوم في الخارج لكونه اخص من الممكن العام مباين كليا للاممكن
العام مع ان اللامعدوم في الخارج اخص مطلقا من الممكن العام ودفعه عمن خص
النسب الاربع بغير الكليات الشاملة ونقايضها ظاهر واما على عمومها كما هو
التحقيق كما سيأتي فدفعه بعضهم بتغيير القاعدة حيث فسر التباين الجزئي
بالمفارقة في الجملة مطلقا ليعم العموم والخصوص مطلقا والحق عندي ان المعدوم
في الخارج اعم من وجه من الممكن العام لتصادقهما في الممتنع وافتراق الاول
عن الثاني في الموجود في الخارج وعكسه فضروري الوجود والعدم ضرورة
ان ما كان كل واحد من وجوده وعدمه ضروريا معدوم في الخارج وليس بممكن
عام لانحصاره في الواجب والممتنع والممكن الخاص ~~فحينئذ هي النسب الجميع~~
~~بجنبهما طلبا للاختصار وهربا عن التكرار~~ وبين نقيضيهما تباين جزئي
متحقق في ضمن المباينة الكلية اذ اللامعدوم في الخارج هو الموجود فيه ولا شيء
منه بلا ممكن عام ولا من اللاممكن العام بموجود خارجا فهذه هي النسب الاربع
والاخص المذكور فيها جزئي اضافي لانه جزئي من جزئيات الاعم فهو ما كان جزئيا
بالاضافة الى ما فوقه باندراجه تحته سواء كان جزئيا في نفسه ايضا لمنعه عن الشركة

فيرام

فيرام لا فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي والاضافي قد لا يكون حقيقيا كالحساس
بالنظر الى ما فوقه وهو اي الجزئي الاضافي اعم من الحقيقي مطلقا لما مر ولان
بعض الجزئي الاضافي كلي حقيقي مندرج تحت كلي اعم منه قطعًا فيكون جزئيا
اضافيا ايضًا وليس جنسا للحقيقي لانفكاكهما في التصور وفي تقرير العبارة
وجه آخر ادق والطف كانه لما حمل الجزئي الاضافي على الاخص المعهود وهو
الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر كليًا ولا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك
واراد حمل الاعم على الاخص امكن ان يتوهم انه من قبيل حمل احد المتساويين
على الآخر وان المراد تعريف الجزئي الاضافي بالكلي الاخص فيعترض بان
الجزئي الاضافي قد يكون جزئيا حقيقيا ايضا فتعريفه بالكلي تعريف بالاخص
فاجاب بقوله وهو اعم اي الجزئي الاضافي اعم من الكلي الاخص لا مساويه
فليس المقصود تعريف احدهما بالآخر ولك ان تجعل الاخص هنا اعم من الكلي
والجزئي اي المندرج تحت شيء فيكون منشأ السؤال توهم ان الاخص هو
المذكور الخاص بالكلي وحينئذ معنى قوله وهو اعم ان الاخص المفسر بالجزئي الاضافي
لشموله للجزئي الحقيقي ايضا اعم من الاخص المذكور في بيان النسب الاربع لانه كلي
لا غير وليس الاخص الاعم جنسا للاخص لانفكاكه عنه تصورًا ومعنى التصادق
بين الكليين صدقهما بالحمل المتعارف وهو حمل الاعم على الاخص وحمل الشيء على
ما تحته بان يحملا كذلك على ثالث مغاير لهما مندرج تحت كل واحد منهما ولو لم يكن
ذلك الثالث امرا موجودا محققا بل فرضيا مقدرا كما للكليات الفرضية من
الافراد المقدرة فتصادق الانسان والناطق كليًا صدقهما على مصاديق معينة

هي افراد كل منهما لاصدق احد الكليين على نفس الآخر والعكس والتفارق علیه
اى عدم صدقهما كذلك على ثالث لا عدم صدق احدهما على نفس الآخر فاذا صدق
احدهما على فرد خاص له ولم يصدق عليه الآخر فقد تفارقا فيه وان صدق الكلى
احدهما على نفس الكلى الآخر وعلى هذا فالنوع والانسان متباينان لعدم صدقهما
فى ثالث كذلك اذ كل ما صدق عليه الانسان فهو جزئى حقيقى كزيد فليس
نوعا والا لكان هو الشافل دون الانسان فان قلت كيف يكونان متباينين
وقد صدق احدهما على الآخر فى قولنا بعض النوع انسان وليس ذلك من شان
المتباينين قلت قد عرفت ان المعتبر فى الصدق الحمل المتعارف واما غيره
فلا يحصل بوجوده التصادق المعتبر ولا بعدمه التفارق وقولنا بعض النوع
انسان وان صدق لكنه غير متعارف لعدم الثالث المعتبر فى الحمل المتعارف
فى القضايا المتعارفة اذ هناه ان الانسان الكلى بنفسه مصداق للنوع وفرد
له لا ان فرده فرد له فظهر استبعاد تباينهما لصدق النوع على الانسان
لما عرفت من انه ليس من الصدق المعتبر هنا فى شىء بل المتحقق تحقق النوع بتحقق
الانسان وكذا الفصل ذلك لحق كالجنس والحيوان نحوهما وبه اندفع ما يقال
من ان تقتضى الحصر العقلى فى الاربع كما صرحوا به ايضا ان كل كليين فرضا فلا
بد بينهما من تحقق احدى النسب الاربع وهو منقوض بمثل الجنس والحيوان
لانتفاء الاربع اما التباين الصرف فلصدق الحيوان جنس وبعض الجنس حيوان
واما العموم مطلقا فلعدم الصدق الكلى من جانب واما العموم من وجه فلعدم
افتراق الجنس من الحيوان وجه فى تفسير التصادق ولو فرضنا رفع لما تعاد

من ان الشىء والموجود متساويان فيجب ان يكون نقيضاهما كذلك
كما ان اللاشىء واللاموجود يصدق عليهما حد المتباينين اذ لا فرد لهما فيصدق
انهما لا يتصادقان لانهما لا يصدقان على شىء لعدم مصداق لهما وجوابه ان
التصادق فى الكليات المحققة الافراد بحسب نفس الامر وفى الفرضية بحسب فرض
العقل وظاهر ان كلا من اللاشىء واللاموجود بحيث لو فرض له مصداق لكان
مصداقا للآخر ايضا فلا حاجة الى ما ارتكبه القوم من تخصيص النسب الاربع بالكليات
الصادقة بحسب نفس الامر غير الشاملة ليخرج عن الباب نحو اللاشىء واللاموجود
بالقيد الاول ونحو الشىء والموجود بالثانى فانه مع انه لا يناسب كلية قوانين الفن
خلاف التحقيق فانهم انما اعتبروا الافراد الفرضية فى الحكم بكلية الكليات الفرضية
والا لكان ينبغى جعلها جزئيات لعدم اشتراكها بين كثيرة خارجا اذا قطعنا
النظر عن تلك الافراد الذهنية الفرضية كما صرح به المحقق الشريف فما بالهم
لا يعتبرون تلك الافراد فى اجراء النسب بين الكليات ثم اذا ركبنا اجزاؤها
فيها باعتبار افرادها الفرضية لزم جريانها فى نقائضها الا بمدد ادت
على قاعدة النسب وستطهر لما حققناه فائدة اخرى ايضا فى باب القضايا ان
شاء الله تعالى ولذا اى ولكون الحمل فى قولنا بعض النوع انسان غير متعارف لم ينعكس
قولنا هذا بالعكس المستوى الى قولنا بعض الانسان نوع اذ النوع انما حمل فيه على
نفس الانسان الكلى فلا يلزمه حمله على افراده كما هو مقتضى العكس بل لا يصح فى نفسه
ومن هنا خصوا العكس بالقضايا المتعارفة من المحصورات نحو بعض الحيوان انسان
المنعكس الى بعض الانسان حيوان هذا كله اذا اعتبرنا النسبة بين الكليين بحسب الصدق

واما اذا اعتبرت بحسب التحقق فلا عبرة ح بصدقهما وحملهما على شىء فضلا عن المتعارف
واليه اشار بقوله نعم لو اعتبر حال النوع والانسان بحسب تحققهما لا بحسب الصدق
فالنوع ح اعم من الانسان مطلقا بمعنى انه كلما تحقق الانسان الكلى تحقق النوع
وقد يتحقق النوع بدون الانسان فى ضمن الفرس ونحوه من انواع الحيوان وغيرها
والنسب الاربع بين القضيتين انما تعتبر على هذا الوجه فقط ضرورة انتفاء
الصدق بين القضايا انفسها اذ لا يصح ان يقال هذه القضية هى تلك فلا بد
فى اعتبار النسبة بينهما من ملاحظة تحققهما فيقال قولنا هذا حيوان اعم
مطلقا من قولنا هذا انسان اذ متى تحقق الثانى تحقق الاول ولا عكس
كليا وقولنا هذا انسان مباين كليا لقولنا هذا حجر اذ كلما تحقق احدهما
انتفى الآخر فقولهم الممكنة العامة اعم القضايا الموجهة مثلا يعنى به عمومها
بحسب التحقق وكذا فى نظائره كما يأتى فى محله فصل فى الذاتى والعرضى
واقسامها الكليات الخمس فنقول ما اى الكلى الذى لا يعقل ذا ت جزئياته
وحقيقتها من حيث هى هى مع قطع النظر عن الامور الخارجة العارضة لها
بدونه اى بدون ذلك الكلى سواء كان ذلك لاجل انه نفس حقيقتها او لانه
جزؤها واحترز بالحيثية عن المضايف لانه لا يعقل بدون مضايفه لكن لا
يتوقف تعقله من حيث هو هو على تعقل الآخر بل من حيث انه موصوف بوصف به
المضايفة كابوة الاب مثلا بخلاف الذاتى او يقع ما لا يعلل ثبوته فيها
اى فى جزئياته بعلة فهو ذاتى لها منسوب الى ذاتها اما اذا كان جزءا
لها فظاهر واما تسميته عين الذاتى بالذاتى فيها فبحوز بجامع المشاركة

الذاتى فى عدم الخروج عنها وذلك كالانسان والحيوان لامتناع تعقل جزئياتهما
الا بهما ولان ثبوتهما لها انما هو لذاتيهما لا لعلة لان الذاتى اما عين الذات
او جزؤها فلا يتصور فهم الذات بدونه ولا ثبوته لها بعلة اذ لا معنى لتوسط
العلة بين الشىء ونفسه وهو المعنى بقولهم الماهيات غير مجعولة بخلاف العرضى
فيهما فانه اما عرض اولى ويسمى ذاتيا ايضا وثبوته للذات معلل بها بلا واسطة
فى الثبوت او بغيرها فثبوته بواسطة فهو معلل بتلك الواسطة فالمراد
بالعلة هنا العلة فى الثبوت لا فى الاثبات اى التصديق والا لصدق حد
الذاتى على اللازم البين لان اثباته لملزومه لا يحتاج الى دليل وقد يشكل
باطباق القوم على ان حمل الاجناس العالية على الانواع انما هو بواسطة
حمل المتوسطات وحملها بتوسط السوافل وقد صرح الرئيس بان جسمية
الانسان معللة بحيوانيته والحق ان الجسم جزء من الحيوان فلا يكون ثبوته
وهو متقدم معلولا لثبوت الحيوان وهو متاخر فليحمل قولهم على العلية فى
التصديق والاثبات دون الثبوت فلا اشكال وهو اى الذاتى بالنسبة
الى جزئياته اما عين حقيقتها وتمام ماهيتها فنوع كالانسان بالاضافة الى
زيد وعمرو والا يكن عينها فلا محالة يكون جزءها اذ المفروض انه ذاتى
فلا يكون خارجا وح فان اختص بنوع واحد بان يكون جزءا منه دون غيره من
الانواع ففصل لانه يفصل ذلك النوع ويميزه عن غيره والا يكن خاصا بواحد
منها بل كان جزءا من انواع متعددة وحقايق مختلفة فجنس مشترك بين تلك الانواع

وغيره اى غير الذاتى المذكور عرضى وهو اى العرضى اما عارض او كاين فحقيقة
واحدة خاصة فخاصة كالضاحك للانسان او لاكثر فعرض عام كالماشى
لانواع الحيوان فهذا لحصر عقلى للكلى فى الخمس الذاتيات الثلثة والعرضيين
وكل منهما ان امتنع عقلا انفكاكه عن معروضه فلازم للمهية او لاحد وجوديها
لانه ان امتنع انفكاكه عنه فى الخارج فقط فهو لازم وجوده الخارجى كحرارة النار او
فى الذهن فقط فهو لازم وجوده الذهنى كالكلية والجزئية وساير المعقولات
الثانية او فيهما معا فهو لازم للمهية من حيث هى هى اى مع قطع النظر عن خصوص
احد وجوديها فهو فى الحقيقة لازم لها من حيث وجودها المطلق كزوجية
الاربع فانها لا تنفك عن مهيته اينما وجدت خارجا او ذهنا ثم اللازم مطلقا
نوعان بين اللزوم لا يحتاج التصديق به الى نظر وكسب ودليل سواء توقف
على حدس او تجربة او نحوهما ام لا ولكنا نعتبر ثلثة فهو ما يلزم ملزومه
لزوما كانها بلا واسطة بينه وبين ملزومه لا فى اللزوم كما فى لازم اللازم
ولا فى اثباته كما فى تساوى الزوايا الثلث القايمتين فان لزومه للمثلث
انما يثبت بدليل اوما يلزم تصوره تصور ملزومه بحيث كلما تصورت
الملزوم حصل فى ذهنك اللازم ككون الاثنين ضعفا للواحد
اوما يلزم منهما اى يلزم التصورين تصور الملزوم وتصور اللازم الجزم
بلزومه من غير حاجة الى وسط ودليل فرج التفسير الاخير الى الاول والاوسط
اخص منهما وغير بين غيره اى غير البين فقابل البين بكل من المعانى غير البين

بالمعنى المقابل له والا يمتنع عقلا انفكاك العارض عن معروضه فمفارق لانه
يجوز ان يفارق المعروض عقلا وان لم يفارق قط اذا الدوام وهو عدم المفارقة
اعم مطلقا من اللزوم وهو امتناعها عقلا فنقيضاهما بالعكس فالمفارقة اخص
مطلقا من امكانها وهنا شبهة مشهورة هى ان اللزوم بين شيئين لا تحقق له
اصلا والا امتنع انفكاك اللازم عن الملزوم فان هذا هو مفهوم اللزوم فنقول
اما ان يجوز انتفاء ذلك اللزوم عن ذلك اللازم اولا يجوز لا سبيل الى
الاول لان انتفاءه يستلزم ثبوت امكان انفكاك ما فرض امتناع انفكاكه
عن الملزوم فثبت لزوم ذلك اللزوم للازم فتحقق هناك لزومان متغايران
احدهما بين اللازم والملزوم والثانى بين اللازم ولزومه للملزوم ثم
ننقل الكلام الى اللزوم الثانى الى ان يثبت ثالث وهكذا الى ما لا نهاية له
اذ لو انتهى الى حد انقطعت عنده سلسلة اللزومات لاختل اللزوم الاول
فلا يكون ما فرض لزومه لازما هف والى الجواب اشار بقوله ولزوم اللزوم
امر اعتبارى لا تحقق له ولا فعلية الا بفرض فارض واعتبار معتبر فلا
تسلسل لانقطاع اعتبار العقل وتناهيه فان كان لا يقف الى حد اولا يمكن
اعتباره بعد ذلك الحد ايضا وهذا مراد من قال بعد استحالة التسلسل
فى الاعتباريات لامكان عدم تناهيها بالفعل لبطلانه بادلة استحالة
التسلسل وتناهيها فى القوة العقلية وقد يقال ما ذكر من الدليل ان كان مستلزما
لمدعى المستدل من استحالة تحقق اللزوم بين شيئين فقد تحقق اللزوم بين

دليله ومدعاه فالشبهة بنفسها هى التى نقضت عز لها والا فلا محذور وما يقال
من ان المستدل له ان يقول ليس عندى لزوم ولا استلزام وانما الدليل الزامى
مبنى على مقدمات مسلمة عندكم فهو مع انه كلام خال عن التحصيل مشترك
اذ لنا ان نقول ان انتقاض الدليل بنفسه مبنى على امر مسلم عند المستدل
لا يمكنه التخلص منه بوجه وجيه والنقوه بمنع ما يلزمه وفيه اذ ليس كلامنا
فى مقدمات الدليل نفسها بل فى لزوم النتيجة لها وهو مسلم عند المستدل
لا يسعه منعه اصلا واما النقض بالملزومات البينة فهو وان كان غير
شامل ولا حاسم لمادة الشبهة كاف فى ابطالها ويمكن الجواب ايضا بان امكان
الانفكاك ان كان لازما للموصوف الذى هو منقطع سلسلة اللزومات فقد
تحقق اللزوم والا امكن ارتفاع الامكان الذاتى وهو ممتنع لاستحالة تخلف
مقتضى الذات عنها وانقلاب مادة الامكان الذاتى الى الامتناع او الوجوب
الذاتيين فتامل **تفصيل** للكليات الخمسة الجنس كلى مقول على حقايق مختلفة
بالمهية فى جواب ما هو لما كان هذا التفصيل مسبوقا باجمال قد تبين به تخميس
الكليات وانحصارها فى الخمسة وذاتية الثلثة الاول وعرضية الباقيين
استغنى عن ذكر الكلى فى حدودها وما يقال من ان المقولية على الكثرة تدل على
الكلية فليس بشىء لان قولهم مقول فصل للمحدود وليس لبيان الجنس والمهية
بل المقصود منه التميز وان دل على الجنس التزاما واما كونه ذاتيا فلان ما هو فى
عرف اللغة موضوع للسؤال عن الذاتيات فيدل على كون الجواب ذاتيا وقد يجعل المقول

جنسا وما بعده فصلا وهل هو جنس بعيد لشموله الجزئى ايضا او قريب لعدم حمل الجزئى
على شىء فيه تأمل لتحقيقه وقد يقال الجنس جزء من تلك الحقايق متقدم على الكل فلا
يحمل عليه اذ الحمل هو الحكم بالاتحاد فى الوجود ويجاب بان الجزء العقلى وان كان جزءا
خارجيا ايضا لكنه متحد فى الوجود مع الكل وهو مناط الحمل نعم لا يحمل الجزء الخارجى
عليه اذا كانا متمايزين فى الوجود كاجزاء البيت من السقف والجدران وفيه ان الجزء مطلقا
اذا اعتبر من حيث هو جزء كان مغايرا للكل فلا يحمل عليه فالمخلص جعل المحمول معروض
الجزئية وحده لا مع العارض كما سنحققه والمحققون على ان الجزء والمحمول متغايران
بالاعتبار فجزء مهية النوع هو الحيوان مثلا بشرط لا شىء والشىء هو الفصل
اذ الحيوان بشرطه نفس النوع والمحمول هو الحيوان لا بشرط وهو لا يجدى هنا اذ
الحيوان لا بشرط جزء من الحيوان بشرط لا شىء اذ المطلق جزء الجزء جزء فاتحد
المحمول والجزء وكذا القول بان المحمول نفس المهية والاجزاء حصصها اذ لا مفر
من تحقق المهية الجنسية فى ضمن الحصص وقد يقال المحمول هو المفهوم الذهنى والجزء
مصداقه الخارجى وفيه ان جنسية الحيوان وفصلية الناطق مثلا ليس شىء منهما
باعتبار هذه المفاهيم العرضية بل باعتبار مصاديقها ومباديها الجوهرية كما لا يخفى
والتحقيق ان الممتنع حمل الجزء من حيث هو جزء وهو غير لازم بل معروض الجزئية
هو معروض المحمولية ذاتا لكنهما مختلفان باختلاف جهتيهما فالحيوان نوع اذا
اخذ بشرط الناطق من حيث انه محل المنطق وجزء اذا اخذ بشرط عدمه ومن حيث
انه ليس بناطق ومعروض الجزئية والنوعية من حيث انه مجرد عنهما قابل لهما هو الجنس

[illegible]

المحمول لا بمعنى تقييده بالتجرد بل بمعنى عدم تقييده بشئ ولا بعدمه فتأمل وخرج بقوله مختلفة الانواع الحقيقية وفصولها القريبة وخواصها وبقوله في جواب ما هو الفصول البعيدة والعرض العام وساير الخواص وقد علم من الحدان الجنس لا بد من كونه مقولا في جواب ما هو على مهية وبعض مشاركاتها في الجملة لانه اقل ما يتحقق القول على مهيات مختلفة فان اجيب به عن مهية مع بعض مشاركاتها فيه فقط ولا يقال في جواب ما هو عليها مع البعض الآخر من المشاركات فبعيد كالجسم فانه جواب للسؤال بما هو عن الانسان وبعض مشاركاته في الجنسية مما لا يشاركه فيما بعد الجسم كالجماد واما اذا سئل عنه وعن بعض ما يشاركه في الجسم وما بعده ايضا فلا يجاب بالجسم بل بما بعده من الاجناس نحو ابدع النبات الجسم الناحي وربما البقر الحيوان كلما ازداد البعد ازداد عدد ما يجاب به على عدد مراتب البعد بواحد لان جنس القريب جواب وكل جنس بعيد جواب آخر فالمشاركات في القريب وهو الحيوان تجاب به فقط والمشاركات فيما يليه وهو البعيد بمرتبة وهو النامي يجاب به وبالقريب وفي البعيد بمرتبتين كالجسم به وبهما وهكذا او يجاب بالجنس عن المهية مع كل واحد من مشاركاتها فيه كالحيوان فانه الجواب عن الانسان وكل ما يشاركه فيه فقريب لعدم الواسطة والموجود في عبارات القدماء او عن الجميع فقريب وفي التهذيب الكل بالالف واللام دينتقضان بالبعيد لانه ايضا جواب عن المهية وجميع مشاركاته فيه معا فلو قيل ما الانسان والبقر والغنم الى غيرها من انواع الحيوان وما النبت

والنجر

والشجر وغيرهما من النوامي وغيرها من الاجسام فالجواب الجسم ولو اقتصر على النامية فالجواب الناحي وقولي او كل معناه مع كل واحد اعم من ان يكون منفردا بالمعية للمهية او مع غيره سواء استوعب جميع المشاركات فيه ام لا فالكل افرادي ولا يوهم اللفظ ارادة المجموعي حتى يشمل المجموع ايضا لانه احد افراد قوله كل واحد وبالجملة يندفع النقض بان المعتبر في القريب كونه جوابا عن المهية وكل واحد من مشاركاتها فيه واثنين منها وثلاثة وعن الجميع فلا يكفي ان يجاب به عن الجميع فقط وهو المقصود من عباراتهم والنوع نوعان حقيقي هو كلي مقول على افراد مهية واحدة في جوابه اي جواب ما هو سواء كانت الافراد محققة كالانسان او مقدرة كالعنقاء او مختلفة كالنوع المنحصر في فرده والمراد قوله على افراد مهية واحدة فقط للتبادر لا في الجملة اعم من ان يقال على افراد مهية اخرى ايضا ام لا والا انتقض الحد بالجنس في المقول على مهيات مقول على مهية واحدة في الجملة لا فقط ونوع اضافي وهو كلي ذاتي يقال فيه اي في جواب ما هو الجنس عليه اي على ذلك الكلي وعلى غيره كالحيوان يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجسم النامي في جواب ما هو فهما نوعان بالاضافة الى الكلي المقول عليهما وخرج باعتبار الذاتية الصنف الا انه اكتفى عنه بما سبق فلا حاجة الى العقيد بالقولنا لا ولي بناء على ان قول الجنس على الصنف بواسطة النوع لا اولا وبالذات على القيد محل الصدق الحدح على كل نوع حقيقي بالنسبة الى الجنس العالي او المتوسطات فيلزم ان يكون النوع الاضافي اعم مطلقا كما عليه القدماء وليس كذلك

وانما هو وهو اعم من وجه لتصادقهما في الانسان لانه مقول على مهية واحدة فقط ويقع عليه وعلى الفرس الحيوان في جواب ما هو وتفارقهما في البسيط فانه نوع حقيقي وليس اضافيا اذ لا جنس له حتى يقع عليه وعلى غيره وفي الحيوان فانه نوع اضافي للنامي وليس بحقيقي لانه مقول على مهيات مختلفة وفي العدو من النقطة نكتة اذ الكلام في الاجزاء الحقيقية عقلا والنقطة ليست كذلك بل لا جزء لها لانها لا تقبل القسمة في جهة ولا يضر اطلاق الباسطة لانصرافها بقراين المقام واطراف الكلام الى العقلية اذ لم يبق كلام في غيرها وقيل النوع الاضافي اعم مطلقا قال به القدماء بناء على ما مر من ان كل نوع حقيقي فهو عندهم نوع اضافي ايضا لاندراجه تحت كل آخر فانهم حصروا حقايق الموجودات الممكنة في المقولات العشر وهي الجوهر والاجناس التسعة للعرض فلا يشذ عن هذه الاجناس العشرة نوع ورد بمنع كون كل مقولة جنسا لما تحتها والحصار الاجناس العالية بعد تسليم كونها العشر كذلك للتردد فيها ولو سلم فلم يثبت امتناع ان يوجد نوع بسيط لا جنس ولا فصل له ولا يخفى ان التحقيق ان النسبة بين مفهومي النوعين صدقا هو العموم من وجه كما هو مقصودنا هنا واما اذا اعتبروا بحسب تحققهما خارجا في ضمن الافراد المحققة كما هو المعتبر في موضوع الحكمة الطبيعية فالظاهر العموم المطلق اذ لم يثبت تحقق نوع بسيط كذلك بل الغاية جوازه عقلا ولعل القدماء نظرهم الى ذلك ثم لما ثبت تناهي اجزاء المهيات المحققة كما يأتي يلزم تناهي الاجناس وان تترتب اي الاجناس المحققة صاعدة من النوع السافل متنهية الى جنس عال هو جنس الاجناس لا جنس فوقه وحصروه في

العشر

العشر وكذا يجب ان تترتب الانواع نازلة من الجنس العالي متنهية الى نوع سافل هو نوع الانواع لا نوع تحته والمتوسطات بين العالي والسافل تسمى متوسطات هذا في المهيات الحقيقية واما الاعتباريات فلا تقف الى حد نزولا كما لا يقف اعتبار العقل فله ان يعتبر تحت كل نوع نوعا آخر باعتبار زايد واما الصعود فيجب انتهاؤه مطلقا فلا يجوز للعقل ان يعتبر فوق كل جنس جنسا آخر لان ذلك انما يتصور بتحليل الجزء او المهية المحققة فيلزم عدم تناهيها وهو ممتنع لعجز العقل عن اصل الاعتبار والفصل ذاتي مميز للمهية النوعية اما عن نوع آخر شريك معها في جنس قريب منها فقريب اي فهو فصل قريب كالناطق للانسان يميزه عن شركائه في الحيوانية او جنس بعيد فبعيد كالحساس المميز له عن شركاء الجسم النامي والنامي المميز له عن شركاء الجسم مقوم جزء ثان او نعت للاول اي والفصل مقوم للمميز بالفتح لان الناطق مثلا انما يميز الانسان عن شركائه في الحيوان لانه داخل في حقيقة الانسان دونها فيه قوام ذاته وتحصل حقيقته وهو المعنى بالتقويم مقسم للمشترك بين المميز والمميز عنه فان الناطق قاسم للحيوان الى الانسان وغيره حيث حصل بانضمامه الى الحيوان قسم له وبعدمه قسم آخر ومقسم السافل مقسم لما فوقه اي الفصل القاسم للنوع السافل قاسم لما فوقه من المتوسطات والعالي فيعلم بالمقايسة ان حكم كل منها بالنسبة الى ما فوقه كذلك لاشتراك العلة من ان قسم القسم قسم والاولى تعميم السافل للسافل الحقيقي وهو النوع السافل وللاضافي وهو

المتوسط اذا قيس الى فوقه وظهر من ذلك حسن التعبير بالفوق فوق الطباق بين السافل
والعالى كما فى التهذيب على انه محقق معنى عدم الفوقية والعلو متحدان معنى ولا عكس
اذ ليس مقسم العالى مقسما لما تحته وهو ظاهر وهذا العكس المقوم اصلا وعكسا
فكل مقوم للعالى مقوم لما تحته لان جزء الجزء جزء ولا عكس اذ ليس مقوم السافل
مقوما لما فوقه والا كان الكل جزءا من جزئه ولا فصل بلا جنس وتفصيله ان الفصل
لا بد من كونه مميزا للشئ عن شئ فى شئ ولذا سمى فصلا لانه فاصل بينهما فمنهم من قال
انه يجب ان يميز المهية النوعية عن مشاركاتها فى جنس قريب او بعيد فمتى لم يتحقق
جنس لا يتحقق فصل ومنهم من قال ان الفصل قسمان ما يميز الشئ عن مشاركه فى
جنسه وما يميزه عن مشاركاته فى الوجود لجواز تركب مهية من امرين متساويين
اذ لو كان احدهما اعم كان جنسا للآخر والاولون يحيلونه وقد يستدل على امتناعه
بما لا يكاد يتم لكن الاستقراء التام حاكم بانحصار الفصل المصطلح فى المميز عن
المشاركات الجنسية وعدم الذاتى المميز عن المشاركات الوجودية وما ادعى من تركب
مهية من متساويين لو سلم جوازه فهو مجرد احتمال عقلى لا يقدح فى حكم الاستقراء
والخاصة قد علم حدها بانها كلى عرضى خاص بافراد حقيقة واحدة وهى مقولة فى
جواب اى شئ من الجنس هو فى عرضه فاذا علم السائل الانسان بانه حيوان واراد
تميزه عن غيره من انواع الحيوان بعرض مميز قال الانسان اى حيوان هو فى عرضه
فيجاب بخاصة كالفصل حيث يقال جوابا لقول السائل اى شئ من الجنس هو فى ذاته
وجوهره فيقال الانسان اى حيوان هو فى جوهره ويجاب بالناطق فالفصل والخاصة

ليس كان

يشتركان فى التمييز ويفترقان بالذاتية والعرضية فالشئ فى اى شئ كالنوع عن الجنس
ولذا يجاب به فلا يجاب بحد او رسم بدل الفصل والخاصة والا لغى الجنس المذكور فى
الحد والرسم لما عرفت من ان السؤال باى شئ بعد العلم بكون المسئول عنه من الجنس
الذى اضيف اليه اى فيكون الجواب بالجنس لغوا والخاصة اما للنوع كالضاحك
للانسان او للجنس كالماشى للحيوان فهو من حيث عروضه للطبيعة الجنسية فقط خاصة
لها ومن حيث انه عارض لانواعها المختلفة غير خاص باحدها عرض عام ومن هنا
ظهر ان خاصة الشئ ليست الا خاصة مطلقة وهى التى تختص به بالقياس الى جميع ما
عداه كما مر والا لم يتحقق الاختصاص وتكون بسيطة كالضاحك للانسان او
مركبة كالطاير الولود للخفاش واما ما اشتهر من ان الخاصة قسمان مطلقة كما مر
واضافية هى التى تختص بالشئ قياسا الى بعض ما يغايره كالماشى للانسان بالقياس
الى النبات فليس بشئ اذ الماشى اذا قيس الى الانسان فهو عرض عام اذ لا اختصاص له به
واما اختصاصه به بالاضافة الى النبات فليس اختصاصا فى الحقيقة وانما هو
اعتبار اهل العربية فالحصر الاضافى للرد على المخاطب الخاطئ فى اعتقاده لا
لاثبات امر واقعى فان قلت قد قلتم بان الماشى عرض عام بالنسبة الى ما تحته
الحيوان من الحقايق المختلفة وخاصة قياسا الى الطبيعة الحيوانية فاذا سلمتم
ان العرض الواحد يكون عرضا عاما وخاصة من جهتين فما بالكم لا تقولون
بمثله هنا قلنا ليس هذا مثل ذاك لاختصاص الماشى بالحيوان حقيقة بخلافه
بالقياس الى الانسان سواء قيس الى النبات او الى جميع ما عداه كيف وهو شامل

ما قرروه من ان الماشى اذا قيس الى انواع الحيوان تفصيلا كان عرضا عاما لعدم اختصاصه
باحدها وذلك كذلك سواء قيس الى جميعها او بعضها وسواء قيس الى واحد معين
منها او اكثر وسواء كانت متناهية اليها او الى بعضها بالقياس الى بعض اغياره
كالنبات او جميعها لان القياس الثانى لا دخل له فى اختصاص الماشى بالمقيس
اليه فى القياس الاول وعدمه فان اختص به اختص مطلقا كالضاحك
للانسان والماشى للحيوان والا فلا مطلقا كالضاحك لزيد والماشى
للانسان اذ ليس وجود الشئ فى امر دون آخر اختصاصا معنى وحقيقة
مع وجوده فى رابع وتسميته بالاختصاص مجاز مناسب لاعتبارات الادباء
دون الفن الباحث عن المعانى وظهر بذلك ان ما اثبتوه من الخاصة الاضافية
عرض عام وليس من الخاصة فى شئ وبه استغنى عن التعرض للعرض العام ثانيا
والخاصة تكون شاملة كالكاتب والماشى بالقوة للانسان والحيوان وغير
شاملة كهما بالفعل لهما ومنهم من خص اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة
ورده الشيخ بان العرضى انما يكون خاصة لصدقه على افراد حقيقة واحدة سواء
وجد فى كلها ام بعضها دام ام لا والعام ما لم يكن كذلك لصدقه على غيرها
ايضا فلا عبرة بجهة الخصوص والعموم وحكى بعض شراح الكافية الحاجبية
عن مصنفها ان خاصة الشئ عند النحاة لا توجد بدونه ويوجد هو بدونها
فان صحت الحكاية فهم يخصون الخاصة بغير الشاملة وهو غريب **تحقيق**
الكلية والجزئية من ثوانى المعقولات وفسر المعقول الثانى بتفسيرين احدهما انه ما

لا يعقل

لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر هو المعقول الاول بمعنى ان يكون منشأ عروضه ووجود معروضه
فى العقل اى لا يعرض لغير المعقول من اى الاعيان الخارجية وزاد بعضهم قوله ولم يكن
فى الخارج ما يطابقه لاخراج لوازم المهية والاضافات وقيل هو مستدرك لا حاجة
اليه اذا فسر الحد بما مر وثانيهما انه العارض المخصوص بالوجود الذهنى وقد يفرق بينهما
بصدق الاول على الوجود والوجوب بناء على ان الوجود ليس من العوارض الخارجية بالنسبة
الى الموجود الخارجى كالسواد والبياض ونحوهما من الصفات الانضمامية للجسم بل ليس فى
الخارج الا نفس الموجود وزيادة الوجود انما هو فى التصور والتعقل والوجوب تابع
للوجود لانه تأكد الوجود بخلاف الثانى اذ لا معنى لاختصاصهما بالوجود الذهنى و
تأخر الوجود بخلاف الثانى اذ لا معنى لاختصاصهما بالوجود الذهنى من نفسه والمهية
عن نفسها وكان وجودها بوجودين والتحقيق ان للتعقل درجتين اولهما ان
يكون المعقول مستقلا بالمعقولية غير محتاج الى معقول سابق كالمهيات الخارجية
والثانية ان يكون محتاجا الى تعقل معروض ثم عروضه له بحيث لو كلف العقل تعقله
مستقلا منفردا عن معروضه لم يتمكن من ذلك وليس كل ما يعقل فى الدرجة الثانية
معقولا ثانيا عرفا بل هو ايضا صنفان احدهما ما منشأ انتزاع العقل اياه من
معروضه هو وجوده الخارجى كالابوة فانها وان كانت غير موجودة خارجا على
احد القولين فى الاضافات لكن الخارج ظرف لاتصاف الاب بها كالعمى
فانه ظرفية الخارج لاتصاف امر باخر اعم من ان يكون الامران كلاهما موجودين
فى الخارج كالجسم وبياضه او يكون المعروض فقط موجودا فيه كزيد وعماه وثانيهما

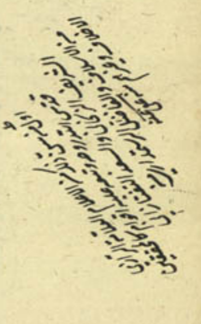
ما منشأه وجود المعروض في العقل كالكلية والجزئية فان الوجود الخارجي لا يكون
منشأ لعروضهما للموجود بل يجب ان يتعقل مفهوم ليعرضه احدهما في العقل وليس الصنف
الاول من المعقول الثاني اذا تحقق هذا فنقول التعريفان متساويان وفيه تقدم المطابق
الخارجي في الاول وعدمه سيان لان معنى كون العارض مخصوصا بالوجود الذهني
ليس ما زعموه من عروضه للمهية بشرط الوجود الذهني حتى يلزم خروج الوجود والوجوب
بل المعنى وقوع العروض في العقل سواء كان المعروض نفس المهية لا بشرط او هي بشرط وجودها
في الذهن وظاهر ان الوجود والوجوب من العوارض الذهنية بهذا المعنى فان اعتبار
العقل للمهية من حيث هي هي نحو وجود ذهني لها وان لم يكن عروض العارض لها من
حيث انها موجودة ذهنا بل من حيث هي هي مع قطع النظر عن جميع صفاتها حتى وجودها
واعدامها فيصدق ان العروض في العقل والمعروض المهية حين وجودها الذهني
لا بشرطه ولما كان هذا المعنى شاملا للوازم المهية ايضا لعروضها لها في الذهن
والخارج احترز عنها بقيد عدم المطابق الخارجي فان لازم المهية العارض لها في الذهن
مطابق للعارض لها في الخارج واما من عد القيد مستدركا فقد فسر العروض بالشرط
بالوجود الذهني الذي منشأه هو خصوص حصول المعروض في العقل فيخرج لازم المهية
فان منشأ عروض المهية من حيث هي هي لا خصوص احد وجوديها وان لم تنفك عنه
حال العروض فلا ايراد على شيء من التعاريف الثلثة ولا اختلاف بينها والمراد بالكلي
غير الاول فلا يرد ان الكلية من ثواني المعقولات اذ المعقول الاول هو المهية
ثم الكلي ثم الكلية ولذا لم يصطلحوا على ثالث كالكلي وكذا الجنسية والنوعية

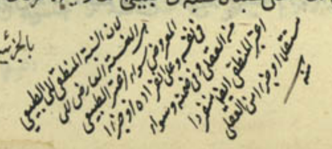
ونحوهما

ونحوهما ومفهوم الكلي وهو ما لا يمنع مجرد تصوره عن الشركة فيه وكذا مفهوم كل واحد
من الكليات الخمس كلي منطقي وجنس منطقي ونحوهما لانه اصطلاح اهل الفن وقد
علمت مفاهيمها في التفصيل ومعروضه اي معروض هذا المفهوم فقط من غير ان يعتبر
معه العارض كلي طبيعي وجنس طبيعي الى غيرهما لانه طبيعة من الطبايع كطبيعة
الانسان والحيوان والضاحك والماشي ومعروضه معه اي مع ذلك المفهوم العارض
اي مجموعهما من حيث هو مجموع كلي عقلي وجنس عقلي وهكذا لانه من اعتبارات العقل
واختراعه ولا وجود له الا في العقل ولا يرد ان المنطقي ايضا كذلك ولم يسم عقليا
لان وجه التسمية لا يجب اطراده ثم البحث عن وجود الطبيعي وعدمه في الخارج من مباحث
الحكمة الطبيعية ولا بحث للمنطقي عن ذلك الا انهم ذكروا وجوده واستدلوا عليه
في كتب الفن لزيادة نفع فيه فنقول اذا قلنا الحيوان كلي مثلا فهناك امور ثلثة طبيعة
الحيوان بما هو هو والكلي المحمول ومجموع المركب منهما والاول طبيعي والثاني منطقي
والثالث عقلي والفرق بينها ظاهر لتغاير المعروض والعارض والمركب منهما وليس المقصود
بالطبيعي هو المعروض من حيث هو معروض لانه نفس العقلي المركب من المعروض والعارض
كما ان الحيوان من حيث هو ناطق نفس الانسان ومن هنا حملوا جزئية الحيوان بشرط
عدم النطق ومن حيث انه ليس بناطق كما بيناه في الكليات قال الشيخ في الشفا
الجنس الطبيعي هو الحيوان بما هو الحيوان الذي يصلح لان يجعل المعقول منه النسبة التي
للجنسية وفي وصفه بالصلوح نص على عدم اعتبار عروض الجنسية للجنس الطبيعي بل هو نفس
المعروض وذاته في نفسه مع قطع النظر عن وجود عارضه له او عدمه وقال المحقق في التجريد



قد تؤخذ المهية محذوفا عنها جميع ما عداها بحيث لو انضم اليها شيء لكان زايدا لا
يكون مقولا على ذلك المجموع ولا توجد الا في الاذهان وقد تؤخذ لا بشرط شيء
وهو كلي طبيعي موجود في الخارج وهو جزء من الاشخاص صادق على المجموع الحاصل منه
ومما انضاف اليه والكلية العارضة للمهية نوع هو كلي منطقي وللمركب عقلي وهما
ذهنيان فهذه اعتبارات ثلثة ينبغي تحصيلها في كل مهية معقولة انتهى والتعبير
عن المنطقي بالكلية لضيق العبارة اذ لو عبر بالكلي لاوهم ان المراد ما صدق
عليه مفهوم الكلي لا نفسه وقال الارموي في المطالع مفهوم الحيوان غير كونه كليا
والا فالنسبة بين المنتسب وغير المركب منهما والاول طبيعي والثاني منطقي والثالث
عقلي انتهى وقد خفي الفرق بين الاقسام على محققين من اعاظم الاعلام فظنوا ان الكلي
الطبيعي هو الطبيعة بوصف الكلية قالوا اذا قلنا الحيوان كلي فهناك اربعة امور
طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلي من حيث هو هو والحيوان المقيد بالكلية
والمركب منهما فالاول ساقط عن درجة الاعتبار والثاني منطقي والثالث طبيعي
والرابع عقلي والذي اسقطوه هو الطبيعي وما ظنوه طبيعيا هو نفس العقلي ومن
هنا وقع الوهم في نفي الطبيعي وما قالوه فرقا غير فارق عند المتأمل الصادق
قال العلامة الرازي فان قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلي الطبيعي لم يبق
فرق بينه وبين العقلي قلت اعتبار القيد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضه له
او بحسب الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي وعارض للطبيعي واقول فيه مغالطة
لان الكلي المنطقي له في العقل نسبتان نسبة الى الطبيعي بالعارضية واخرى الى العقلي





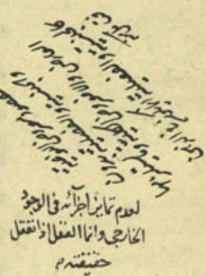
بالجزئية والنسبة الاولى محفوظة ابدا لا تتغير فلا مدخل لها في الفرق بين الطبيعي والعقلي
بل الفرق بالثانية فقط فنقول لا ريب في دخول العارض في العقلي فهو اما داخل في
الطبيعي ايضا فيكون نفس العقلي هف او غير داخل فيثبت ما ادعيناه لعدم الواسطة
قالوا معتبر فيهما جزء من العقلي وعارضا للطبيعي قلت العارض خارج عن معروضه
غير معتبر فيه فاعتباره هو الساقط عن درجة الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار وان
ارادوا ان الطبيعي يصلح لان يعرضه المنطقي فهو مسلم ولا يأباه طبيعي او منطقي فاذن
ليس الكلي الطبيعي في نفسه كليا لا جزئيا وانما سمي كليا لانه الذي يعرضه مفهوم
الكلي والا فهو مجرد الطبيعة لا بشرط فان اخذ بشرط الكلية ومن حيث هو معروض
لها في العقل كان كليا عقليا وان اخذ بشرط التشخص ومن حيث هو معروض
للتشخصات الخارجية في الخارج كان شخصا وجزئيا حقيقيا كما انه في نفسه ليس
بقصير ولا طويل ولا اسود ولا ابيض بل صالح لعروض الكل عار عن كل نقيضين كما
قالوا في هيولى العناصر بعينه اذا عرفت هذا فنقول والطبيعي موجود خارجا بمعنى
ان هناك موجودا اذا حصل في العقل كان كليا لاشتراكه بين كثيرين وانطباقه عليها
واذا اعتبر وجوده الخارجي لم يكن الا شخصا فيكون وجوده لا محالة بوجود اشخاصه
بعينه لا بوجود آخر مغاير لوجودها ولا مع وصف الكلية لانها من المعقولات الثانية
ولوازم الوجود الذهني لكن لم يقل احد بوجوده خارجا الا بشرط لحوقها وجوده
وذلك في الخارج وهو ظاهر الثاني صدقه على هذا الفرد في القضية الخارجية كزيد انسان
فخرج من بعض المعقولات الثانية ما له فرد في الخارج كالممكن بناء على كون الامكان

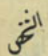
عارضاً ذهنياً فان قولنا زيد حيوان معناه ح اتحادهما ذهناً لكن الموضوع له
وجود في الخارج ايضاً من حيثية اخرى غير ملحوظة في القضية والحكم على موجود
ذهني لا يوجب مطابقتهما للخارج واتحادهما فيه ان اتفق وجود احدهما فيه
الثالث كونه ذاتياً لهذا الفرد فان اتحاده به بذاتياته اتحاد ذاتي وبالعرضي اتحاد
بالعرض فان الحمل على اقسام فقد يكون مصداقه ومنشأه ذات الموضوع من غير
مدخلية امر آخر موجود معه في الخارج كزيد انسان فان العقل ينتزع منه مفهوم الانسان
ويحمله عليه وكذا في ساير الذاتيات بخلاف العارض فان اتحاده بمعروضه ليس ذاتياً
فان الماشي لا ينتزع من ذات زيد الا بالمقايسة الى امر مغاير له من الحركة والانتقال
الاينى برجليه على وضع مخصوص وكذا قد يقع الحمل الخارجي بين الموجود فيه والعرضي
العدمي كزيد اعمى اذ ليس هنا زيد اعمى بل زيد فقط وليس هو بذاته منشأ الحمل
بل مع ملاحظة العقل امراً زائداً عليه هو البصر ومقايسته بينهما بعدم مصاحبته له
فقد يكون منشأ الحمل هو ذات الموضوع في الخارج فقط كما في الذاتي وقد يكون هو
مع مبدأ المحمول كما في العرضي الوجودي او مع مباين كما في الاضافي كالفوق و
التحت واما الحمل العدمي فمن حيث انه ليس في الخارج الا ذات الموضوع فقط يشبه
حمل الذاتي ومن حيث انه يفتقر الى ملاحظة امر خارج والمقايسة بينهما يشبه حمل
الاضافي ولا يفيد الحمل الاتحاد الحقيقي بين طرفيه الا في القسم الاول قال المحقق الدواني
في قديمته اذا وجد فرد كانت ماهيته موجودة بوجوده بالحقيقة واما عوارضها فانما
يكون موجودة بوجودها باعتبار اتحادها معها بوجه ما واتحاد الفرد مع الذاتيات

اتحاد

اتحاد ذاتي ومع العرضيات اتحاد عرضي فتكون الذاتيات موجودة بوجودها بالحقيقة
والعرضيات بالعرض انتهى وهو بديهي اذ لو اتحد العرضي بالفرد حقيقة بعين اتحاد
الذاتي به لكان العرضي ايضاً ذاتياً من غير فرق فتأمل واحفظه فانه ينفعك فيما يأتي
لوجود البسيط مع المركب حجة المختار وتقريرها ان الشخص ليس سوى المجموع المركب
من الطبيعة وعوارضها المشخصة وهو موجود في الخارج فيكون جزؤه وهو الطبيعة
لا بشرط شيء من المشخصات ولا عدمها موجوداً فيه ايضاً ضرورة وجود الجزء مع الكل اما
بعين وجود الكل كما هنا او بوجود آخر كما في البيت واجزائه وصحة الحمل تبطل تغاير
الوجود فتعين وجوده بعين وجود الشخص واليه اشار بقوله ومناط الحمل اتحاد المحمول
والموضوع في الوجود اذ لا معنى للحمل الا انه هو هو وح فقوله ومناط الحمل آه تتمة
الدليل ولك جعله جواباً عن سؤال تقريره هو ان الطبيعي محمول على اشخاصه فلا
يكون جزءاً منها في الخارج لان الجزء الخارجي لا يحمل على الكل وحاصل الجواب الفرق
بان الجزء الخارجي اذا كان موجوداً بعين وجود الكل جاز الحمل والا فلا فليس مناطه
الجزئية وعدمها بل مناط جوازه اتحاد الوجود كما في الشخص والطبيعة ومناط عدمه
تغاير وجودي الكل والجزء كما في اجزاء البيت ولك ان تجعله جواباً عن دليل
النافين وهو انه ان كان موجوداً في الخارج فاما ان يكون عين افراده او جزءها
او خارجاً عنها والكل باطل لاستلزام الاول كون كل فرد عين الآخر لانه عين
الطبيعة المتحدة بالآخر والثاني امتناع الحمل لان الجزء الخارجي لا يحمل والثالث
انتفاء الذاتيات رأساً فالجواب منع فساد الثاني كما عرفت واما الاعتراض المشهور

على حجتنا وهو انه ان اردتم ان الطبيعي جزء خارجي لافراده فهو ممنوع لانه اول المسألة
وان اردتم انه جزء عقلي لها فهو مسلم لكن لا يفيد وجوده لان الجزء الذهني من الموجود
الخارجي لا يجب وجوده في الخارج فساقط والمنع مكابرة اذ لا شك في ان الشخص الموجود
في الخارج ليس الا سوى ماهيته الطبيعية النوعية وعوارضها المشخصة فهو عين
النوع الطبيعي في الخارج وكل من الجنس والفصل الطبيعيين جزء خارجي بمعنى انه
متحد معه في الوجود الخارجي وليس المقصود بحمل الطبيعي على اشخاصه سوى الاتحاد
في الوجود وما يق من ان الطبايع الجنسية والفصلية اجزاء عقلية لا بمعنى انها
ليست اجزاء خارجية بل المراد انها وان كانت اجزاء من الاشخاص في الخارج لكن
الشخص هنا بسيط الحقيقة حللها الى طبيعة معروضة ومشخصات عارضة وحلل
الطبيعة الى جنس وفصل كما ستحققه وكون الطبيعي جزءاً عقلياً بهذا المعنى لا ينفي
كونه موجوداً بوجود الشخص في الخارج كيف والبديهة حاكمة بان الشخص الانساني
الموجود خارجاً ليس الا طبيعة الانسان الطبيعي ومشخصاته ومن انكر في عقله عن
فلا يرجى خيره وما قيل من انه لو تم الدليل لدل على وجود العرضيات ايضاً وهم لا يقولون
به فقد عرفت فساده للفرق بين حملها وحمل الذاتيات اذ الشخص بعينه هو الكلي
الطبيعي مع المشخصات ليس الا والطبيعي العرضي ليس كذلك وهو مفهوم ينتزعه
العقل بملاحظة العارض الخارج عن حقيقته الموجودة في الخارج وليس هو هو
حقيقة وبالذات بل بالتجوز وبالعرض ثم العاقل لا يشك في تقدم الطبيعة من حيث
هي هي على الطبيعة المشخصة ضرورة تقدم المطلق على المقيد بالطبع وتقدمها على





على الشخص باعتبار تجردها عن المشخصات في الملاحظة العقلية لا ينافي اتحادها به
باعتبار آخر فليس مرجع القول بوجود الطبيعي الى القول بوجود اشخاصه فقط كما
ظنه قوم وسموه بالتحقيق وسموه بالحق الحقيق بالتصديق والكلية ذهنية فلا
شركة خارجاً جواب عن استدلال العلامة الرازي ومن تبعه على عدم الطبيعي في
الخارج وهو ان الموجود في الخارج لا يكون الا متعيناً متشخصاً فلا يتصور الوجود
الخارجي لما هو قابل في نفسه للشركة كثرة فيه فان منشأ قبول الشركة هو عدم
التعين والتشخص ويمتنع وجود الشيء في الخارج مبهماً وغير متعين فما لم يتشخص
لم يوجد والجواب ما مر من ان الطبيعي الموجود خارجاً هو معروض الكلية والاشتراك
عقلاً اذ الكلية من عوارض الوجود الذهني فاي عاقل يقول بوجودها خارجاً ان
هذا الظن الذين وهموا ظنهم هذا في نفي الكلي الطبيعي زعموا ان القائلين بوجوده
يعنون وجوده مع وصف الكلية ويكذبهم قول الشيخ ان الطبيعة التي يعرض لها الاشتراك
لمعناها في العقل موجودة في الخارج وقول الارموي والمحقق وغيرهم ونصهم على
ان الكلية خاصة للوجود الذهني كيف لا وهو اعم الطبيعي من حيث انه معروض المنطقي
نفس العقلي المركب من العارض والمعروض وهم نافوه صريحاً فالمراد بالمعروض الموجود
نفس ما يعرضه المنطقي من غير اعتبار عارضه معه لا المجموع وان الجأنا ضيق العبارة
الى ما يوهمه واليه نظر ناهيه في نفيه الكلي الطبيعي قال العلامة الرازي في رسالة
الكليات ان اريد ان امراً في الخارج اذا حصل في العقل تعرض له الكلية فذلك
حق لا يمكن انكاره وان اريد ان امراً في الخارج يصدق عليه الكلي في الخارج فان

عنى بالكلى ما لا يمتنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فذلك ايضا حق وان اريد به المشترك
بين كثيرين فلا خفاء فى انه لا وجود له فى الخارج شخص ولا الكلى المتشخص مشترك بين كثيرين
فيه انتهى وقال العلامة التفتازانى فى شرح الرسالة الحق ان الكلى الطبيعى موجود فى
الخارج بمعنى ان فيه شيئا يصدق عليه المهية التى اذا اعتبر عروض الكلية لها كانت
كليا طبيعيا كزيد وعمرو وهذا ظاهر واليه اشار الشيخ بقوله ان الطبيعة التى
يعرض لها الاشتراك لعنا ههنا اعنى فى العقل موجودة فى الخارج واما ان تكون المهية مع اتصافها
بالكلية واعتبار عروضها لها موجودة فلا دليل عليه بل بداهة العقل حاكمة بان
الكلية ثابتة فى الوجود الخارجى انتهى وقال المحقق الشريف فى حاشية الكبيرة
اعلم ان كل ما وجد فى الخارج فله كما ذكرنا خصوصية متميزة متعينة اذا تصورت
منعت عن فرض الشركة فيه بالحمل على كثيرين فلا وجود فى الخارج الا للاشخاص فليس فى
الخارج موجود مشترك بين كثيرين ولا موجود اذا تصور هو فى نفسه لم يمنع تصوره
من الشركة فيه او عرض له هناك الكلية بمعنى المطابقة والنسبة والمصححة للحمل على
امور متعددة نعم فى الخارج موجود اذا تصور وحذف منه مشخصاته عرض له هناك
الكلية لا بمعنى الاشتراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لنا موجود خارجى متصف بشىء من
معانى الكلية لا فى الخارج ولا فى الذهن فتدبر وكن فى امرك على بصيرة انتهى وكل
ذلك تصريح فانهم انما نفوا وجود الطبيعة بشرط الكلية فى الخارج ونظرنا فيه اى فى الطبيعى
لا بشرط شىء وعدمه وهو الذى اردنا اثباته واقروا به وانما انكروا شيئا آخر لا
ندعيه وبما حققناه بان ان النزاع مع شهرته فى الاسماع لفظى لا معنى له وبذلك يندفع

النزاع من البين ويندفع الدفاع بين القولين ويظهر عذر من نسب اليه الجمع بين المذهبين
فقد اورد على المحقق سره انه قال فى التجريد فى بحث الحال الكلى ثابت ذهنا لا خارجا
وهو حق على اطلاقه وعمومه فى الطبيعى وغيره فقوله فى بحث المهية بوجود الكلى الطبيعى
فى الخارج ينافى عموم ذلك وبنا فيه وبعد ما فصل تبين ان ما نفى وجوده خارجا هو الكلى
بوصف الكلية والمثبت وجوده فيه هو ذات المعروض بما هى هى لا بشرط شىء حتى
عارض الكلية وعدمه وكذا قال الكاتبى فى العين فى بحث الوجود الذهنى ان الحقايق
الكلية لا وجود لها الا فى الاذهان وبها اثبتوا الوجود الذهنى وفى بحث المهية الكلى
الطبيعى موجود فى الخارج لانه جزء الاشخاص واعترض عليه بالتدافع والامر كما عرفت فلا
تركن الى دعم ما هو ادهى وامر فقد قال بعض المتاخرين ان الموجود فى الخارج يطلق على
معنيين احدهما ان يكون موجودا فى الخارج فى نفسه بالوجود المحمول والثانى ما هو اعم
منه ومن وجوده فيه لغيره بان يوجد فى الخارج ما يصح انتزاعه منه فلعل المحقق قدس سره
نفى وجود الطبيعى بالمعنى الاول ردا على القائلين بوجوده فى الخارج كذلك واثبت
فى بحث المهية وجوده بالمعنى الثانى وفقا بينه وبين اخويه لانهما ليسا موجودين
فى الخارج بهذا المعنى ايضا وقال الشارح الجديد للتجريد مراده بوجود الطبيعى فى الخارج
هو وجود افراده ثم ذكر انه تحقيق مذهب القائلين بوجوده فيه وان مرجعهم اليه وكل ذلك
سخيف غير سديد واتى لهم التناوش من مكان بعيد ومن ثم اتصف بالاضداد فى
ضمن الافراد فانه الذى جامع هذا الصدق هذا الفرد وذاك فى ذاك وهو اشارة
الى جواب دليل ثان لهم على العدم قال العلامة الرازى لو وجد الكلى الطبيعى فى الاعيان

امر اجل ان الكلى الطبيعى
هو المهية لا بشرط شىء
كما عرفت منه

لكان الموجود اما مجرد الطبيعة او هى مع امر آخر لا سبيل الى الاول لاستلزامه
وجود امر واحد بالتشخص فى امكنة مختلفة بصفات متضادة وبطلانه بين
ولا الى الثانى لانه لا يخلو من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين
وهما ممتنعان اما الاول فلان ذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما لزم قيام
عرض واحد بمحلين وان قام بالمجموع لم يكن الموجود سوى المجموع لا كل واحد
واما الثانى فلاستلزامه امتناع حمل الكلى الطبيعى على المجموع والمذهب خلافه
والجواب ان الممتنع انما هو اتصاف واحد شخصى بالاضداد واما الواحد بالنوع او
الجنس فلا يمتنع فيه ذلك فان الطبيعة غير متصفة بشىء ولا بعدمه شىء فى مرتبة ذاتها
بحسب الملاحظة العقلية وان كان لا بد من اتصافها ببعض فى الواقع كالوحدة
فى الخارج شىء مجرد عن العوارض لا بحسب وجوده الخارجى بل بحسب تلك الملاحظة
فغاية الامر ارتفاع النقيضين فى تلك المرتبة العقلية عن الطبيعة الكلية
لا فى الواقع او الخارج واجتماع الاضداد فى معروض الكلى لا الشخص وقد
قالوا بمثله فى هيولى العناصر فانها عندهم شخصيتها واحدة بدليل انقلاب
بعضها بعضا بتبدل صورها النوعية فالهيولى فى نفسها ليست متصلة
ولا منفصلة ولا واحدة ولا كثيرة ولا باردة ولا حارة ولا رطبة ولا يابسة
وهى مع ذلك متصلة مع الصورة المتصلة منفصلة مع المنفصلة وباردة وحارة
ورطبة ويابسة وهكذا ولم يتصد احد للرد عليهم بامتناع ارتفاع النقيضين
عنها فى حد ذاتها واجتماعهما فيها فى ضمن الصور وما ذلك الا لانها فى نفسها

مبهمة لا تتحصل الا بصورها وامكان مثله واجب التسليم فى كل امر كلى او مبهم
قال بعض المحققين فان قلت كيف يتصف الواحد بالذات بالمتضادات قلت
هذا استبعاد ناش من قياس الكلى على الجزئى والغايب على الشاهد ولا برهان
الا على امتناعه فى شخص معين ويقرب من هذا الدليل ما قد يعزى الى المحقق
الطوسى قدس سره فى بعض رسايله وهو ان الشىء العينى لا يقع ولا يحمل على كثيرة
فان كان فى كل منها فلم يكن شيئا بعينه بل اشياء كثيرة وان كان فى
الكل من حيث هو كل والكل شىء واحد من هذه الحيثية فلم يقع على اشياء او
كان فى الكل على التفرق كان فى كل واحد جزء منه وان لم يكن فى كل ولا فى الكل
فلم يكن واقعا على كثيرة والجواب الجواب فان اراد بالعينى المتشخص فهو مسلم ولا يغنى
من جوع وان اراد ما يعم معروض الكلى فهو ممنوع ووجوده اى الطبيعى لمنشاء
الانتزاع بديهى ليس محلا للنزاع فان الشىء وان لم يكن فى نفسه موجودا
فى الخارج يجوز كونه موجودا فيه لغيره كالعمى للاعمى ووجود الشىء كذلك
لا ينافى عدمه فى نفسه وثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له لا المثبت
فان الصفات قد تكون عدمية مع اتصاف الموصوفات بها فى نفس
الامر بل الخارج قال المحقق الدوانى معنى الاتصاف فى نفس الامر او
الخارج كون الموجود بحسب وجوده فى احدهما بحيث يكون مطابق حمل تلك
الصفة عليه ومصداقه ولا شك ان هذا انما يقتضى وجود ذلك الموصوف فى
ظرف الاتصاف اذ لو لم يوجد فيه لم يكن من حيث ذلك الوجود مطابق الحكم

ولا يقتضي وجود الصفة فيه بل يكفي كون الموصوف في ذلك الظرف بحيث لو
لاحظه العقل صح له انتزاع تلك الصفة عنه وقول الشيخ في الهيات الشفاء ما لا
يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء انما هو فيما لا وجود له اصلا
وهو حق اذ المعدوم المطلق لا يخبر عنه ولا به وبالجملة وجود الطبيعي بمعنى
وجود منشأ انتزاعه او وجوده انضمامه واضح وفساد تنزيل كلام القوم
عليه اوضح ففيه تحرير لمحل النزاع ورد على من صرف كلام المحقق الطوسي وغيره
اليه كما سبق التنبيه عليه والحمد لله على التحقيق وهو ولي التوفيق **فرايد**
يتيمة وفوايد عظيمة تناسب طرفا من مباحث الكليات اولها ان محققي
المثبتين للكلي الطبيعي ذهبوا الى ان الاجزاء العقلية المحمولة متغايرة بالمهية
دون الوجود فالحيوان والناطق والانسان مهيات متغايرة موجودة ذهنا
بوجودات متمايزة متحدة بافراد الاناسي وتوجد معها بوجودها بعينه في
الخارج ولذا يحمل بعضها على بعض فهي عندهم صور متعددة لامور متعددة
موجودة خارجا بوجود واحد وحق التفصيل ان الاحتمالات على تقدير وجود
الطبيعي ثلثة الاول ان الوجود في الخارج واحد والموجود فيه اثنان التشخص
والطبيعة ورد بانه ان كان كل منهما موجودا بذلك الوجود قام واحد بمتخصص
محلين وان كان الموجود به هو المجموع وجد الكل بدون وجود جزئه الثاني
كل منهما في الخارج اثنان ففيه موجودان وجودان ويرد صحة الحمل الثالث
وحدتهما فليس في الخارج الا موجود واحد بوجود واحد والتعدد انما هو في العقل

بتحليله وتركيبه بين الاجزاء التي هي متغايرة بمهياتها العقلية متحدة في الوجود
الخارجي وهو مختار المحققين ولذا قال تركيب المهية من اجزائها العقلية عقلي
لانه يدرك بالعقل والمراد بالتركيب الخارجي ما كان وجود الاجزاء بعضها متمايزا
عن بعض في الخارج كنفس الانسان وبدنه لبقاء احدهما بعد فناء الاخر فان فقد
التمايز في التركيب عقلي كالجنس والفصل اذ التركيب فرع الاثنينية والتعدد
ووجود كل جزء عين وجود الاخر وعين وجود الكل في الخارج فلا يتصور التركيب
بحسب وجوده فيه وهو بحسب هذا الوجود امر وحداني بسيط الذات وانما
هو في العقل متألفة من مهيات متخالفة متمايزة في الوجود ومن هنا نسبوا
تركب المهية وجزئية اجزائها الى العقل فلا ينفي ذلك وجودها في الخارج
حقيقة وبالذات بوجود الكل ولا صحة حمل كل على كل صرح به الشيخ وغيره
قال ليس تركب الانسان من الحيوان والناطق تركيبا حقيقيا ليمتنع حمل
احد الجزئين على الاخر كما في الاجزاء الحقيقية اذ ليس شيء منه حيوانا وشيء اخر
منه ناطقا بل هو الحيوان الذي هو بعينه الناطق وقال ايضا ليس الفصل
خارجا عن الجنس منضما اليه بل هو متضمن فيه وبالجملة لا يتصور مع اتحاد الجزئين
واتحادا لكل بكل في الخارج تحقق التركيب الحقيقي الخارجي لانه يستدعي التغاير
في الوجود الخارجي وما في الخارج امر واحد فتعين كون التركيب عقليا لا خارجيا
مجازيا لا حقيقيا واجزاؤها متناهية والا لم تعقل المهية او الاجزاء لامتناع
تعقل ما لا يتناهى هف وقد ثبت بامر تغاير تلك الاجزاء ومغايرتها للمهية

بالمهية واتحادها بالوجود الخارجي واما تمايز كل من اجزاء المهية عنها وعن
الجزء الاخر بالحقيقة اي بالمهية والوجود الخارجي كليهما فهو ساقط غير
معقول لبرهنة درجة التعقل فضلا عن القبول والثانية ان الكلي
محمول بالطبع كالجزئي في الوضع اي في وصف كونه موضوعا فالمصدر مبني
للمفعول اي كما في الجزئي موضوع بالطبع وهذا اصل اصله السابقون
وضيعه اخرون وهو اصل اصيل واضح السبيل فان طبع الكلي من حيث
هو كلي مستعد للانطباق والانبساط على الاشخاص والجزئي بطبعه منقطع عن
غيره اذ الكلي من حيث هو كلي يجب ان يكون قابلا لشركة كثرة فيه ولو
فرضا فيلزمه من حيث هو كذلك استعداد لاشتراكها بينها وانبساطه
عليها وما ذلك الا لتوحده مع كل واحد منها وهو المعنى بحمله عليها
فحمله لا يحتاج الى ملاحظته من غير حيثية كليته بخلاف ما اذا اريد وضعه
للحكم عليه اذ يجب ان يلاحظ من حيث انه طبيعة معينة او مفهوم معين
بين الطبايع والمفهومات الكلية كما في القضايا الطبيعية او من حيث انه
متحقق في ضمن اشخاصه الجزئية متشخص بتشخصاتها كما في المحصورات و
المهملات وهذه كلها مباينة لجهة كليته منافية لتلك الحيثية بخلاف
الجزئي فانه من حيث هو جزئي ممتنع بنفسه عن الشركة ابى عن الاتحاد بغيره
بغيره بل هو بطبعه متميز عما سواه منقطع عن جميع اغياره غير متحد بشيء حتى
بجنسه ونوعه فانه وان كان له جهة اتحاد بذاتياته الكلية لكنه من هذه الجهة

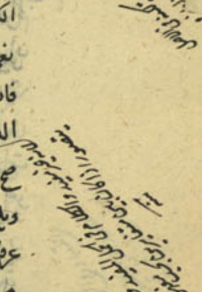
مباينة لها وهذا هو منافية طبعا للحمل اذ المحمول من حيث هو محمول ملحوظ من جهة
اتحاده بالموضوع المغاير له من وجه اخر ومقصود الجزئي من حيث هو جزئي لا
ينفك عن امتناع العقل من تجويز اتحاده بما يغايره ولو اعتبر فلو اريد حمله
لوحظ لا من حيث انه جزئي بل من حيث انه مفهوم كلي منحصر في شخص كزيد
هذا اي الحاضر المحسوس وهذا زيد اي المسمى به المعهود بالوضع العلمي فكما
لا يكون الموضوع كليا من حيث هو كلي كذا لا يكون المحمول جزئيا من حيث
هو جزئي وقد صرح بامتناع حمله المحقق الطوسي في شرح الاشارات وصاحب
المحاكمات فيها والعلامة التفتازاني في المطول لكنهم حملوا القول بان
الجزئي الحقيقي لا يحمل على شيء اصلا والمحقق الشريف قال كون الجزئي لا محمولا
انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي ليس محمولا على
شيء اصلا بل يقال ويحمل عليه المفهومات الكلية فان حمله على نفسه لا يتصور
قطعا اذ لا بد فيه من مفهومين متغايرين وحمله على غيره ايجابا ممتنع ايضا
ووجهه ما حققناه ولم يتعرض له لظهوره قال واما هذا زيد فلا بد من تاويله
لان هذا اشارة الى شخص معين فلا يراد بزيد نفس ذلك الشخص بعينه والا فلا
حمل من حيث المعنى لا اتحاده بل يراد به مفهوم المسمى بزيد وصاحب هذا الاسم
وهو كلي وان فرض انحصاره في شخص انتهى وهو كلام حق ما فهمه من تصدى هو
لتزييفه والتحقيق ان السلب ليس حملا في الحقيقة بل هو سلب الحمل ولذا احتاجوا
في ادراج السوالب في الحملية بمعنى القضية المشتملة على حمل الى ارتكاب التجوز

في التسمية كما يأتي فالكلام هنا في الايجاب لانه حقيقة الحمل والحمل الايجابي
للمحمول اما على جزئي او كلي والاول اما على نفسه وهو غير معقول وما اشتهر من
ضرورة حمل الشيء على نفسه ليس في الحمل الحقيقي لاختصاصه بالمتغايرين بل
هو مجاز عن امتناع السلب على غيره وهو بين الامتناع فقولك هذا زيد ان اريد
بالمحمول نفس المشار اليه فهو في قوة قولك هذا هذا وان اريد به غيره امتنع الحكم
بالاتحاد وان اريد انه الفرد المعهود من مفهوم المسمى بزيد كان كليا منحصرا
في فرد والثاني لا يخلو من ان الموضوع اما طبيعة الكلي من حيث هي هي او
من حيث تحققها في ضمن الافراد وكلاهما فاسدان لان معنى الحمل هو اتحاد
المحمول بالموضوع بمعنى ان المحمول يوجد بوجود الموضوع لا مطلق الاتحاد في
الوجود ولو بالعكس وظاهر ان الكلي موجود بوجود اشخاصه من غير عكس وما
قلناه لا يستلزم صدق عكسه كنفسه بل قد ينعكس كما في الحمل المتعارف نحو
كل انسان حيوان او ناطق فان مصداق طرفي الحمل هو امر ثالث هو فرد
لهما وجود كل منهما بوجوده فالحكم بان احدهما يوجد بوجود صاحبه
في قوة الحكم بانه يوجد بوجود اشخاصه فصدق في كل منهما يستلزم صدق
عكسه على حسب ما تحقق بينهما من النسب الثلث المتصادقة فكل انسان
حيوان معناه ان الحيوان موجود بوجود الانسان وجود الاعم بوجود الاخص
فيصدق عكسه جزئيا اي بعض الحيوان انسان ومعنى كل انسان ناطق
ان الناطق موجود بوجود الانسان وجود احد المتساويين بالاخر

فيصدق

فيصدق عكسه كنفسه وهكذا واما العكس العرفي فهو مبني على انهم ارادوا جعل
قواعدهم كليات لا تتخلف عن مادة من المواد الجزئية فاعتبروا القدر المشترك
بينها فقنعوا في انعكاس الموجبة مطلقا جزئية والا فرب موجبة كلية تنعكس
كنفسها في الواقع واما الحمل الذي ليس بمتعارف فلو فرض بطبيعة كلية وعليها
او بالشخص وعليه فلا ينعكس اذ لا ثالث هنا حتى يقال يوجد كل منهما بوجوده
ليصح الاصل والعكس بعلية وجوده لوجودهما لان المعنى مع عدم الثالث
ان المحمول يوجد بوجود الموضوع نفسه فيمتنع العكس لامتناع ان يوجد
الشيء بما يوجد به اذا قيل الانسان نوع او زيد انسان كان المعنى ان النوع
يوجد بوجود الانسان والانسان يوجد بوجود زيد لان وجود الكلي انما
يكون بوجود ما تحته الى ان ينتهي الى الشخص فان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد
فيوجد الجوهر بوجود الجسم والجسم بوجود الجسم النامي وهو بوجود الحيوان
وهو بوجود الانسان وهو باشخاصه اي في ضمنها وقد صرح الشيخ بان
جسمية الانسان مطلقة بحيوانيته وهو مكرر في كلامهم كان ضرورية في
الثبوت لانتفاء الواسطة فيه للذاتيات فلا شك في ثبوته في الاثبات
فيمتنع مع ذلك انعكاسهما لامتناع ان يوجد زيد بوجود الانسان او هو
بوجود النوع واما بعض الانسان زيد فلم يعتبر اذ لو اريد بعض الانسان
المتحقق في ضمن غير زيد فحمله عليه فاسد وان اريد المتحقق في ضمن زيد فهو لغو
لا يفيد نحو زيد زيد وان اريد بعضه المبهم لا بشرط فهو كلي يوجد هو

بوجود زيد لا زيد بوجوده وكذا بعض النوع انسان لان بعض النوع لا بشرط
اعم من الانسان فهو يوجد بوجود الانسان من غير عكس وما حققناه هو السر
فيما ترى من ان الموضوع كل قضية متعارفة اما مساو لمحمولها او اخص منه وفي
تخصيصهم النسب الاربع بالكليين دون الجزئيين والمختلفين وتخصيصهم العكسين
بالقضايا المتعارفة المحصورات دون الطبيعيات في سائر المصنفات
اذا عرفت هذا فنقول اتفق المتاخرون على ابطال هذا الاصل وردوه
بالنقل عن الشيخ والفارابي وبادلة العقل حتى انه من مواضع وفاق صدر
المحققين والمحقق الدواني وزيفوه بوجوه نهاجرمها عن قطوف الدواني
الاول انه يجوز في جزئيين متغايرين بالمفهوم اتحادهما بالذات كهذا
الكاتب هو هذا الضاحك وذاك العابد هو هذا السالك قلت
نعم بحسب الظاهر والا فالتحقيق انك اذا اشرت بالموضوع الى الشخص
فان اشرت بالمحمول اليه بعينه فهو في قوة ان هذه العين هي هذه
العين فلا معنى للحمل وان اردت مفهوم المحمول ولو من حيث تقييده في الشخص
صح الحمل لكنه كلي منحصر فيه الثاني ان الكلي محمول على الجزئي كزيد انسان
ويلزمه عكسه فيصدق بعض الانسان زيد اذ الاتحاد من الطرفين قلت قد
عرفت ان الاتحاد وان كان قائما بطرفيه لكن الاتحاد المعتبر في الحمل انما
هو ماخوذ وصفا للمحمول اي اتحاده بالموضوع ووجوده بوجوده لا مطلق
اتحادهما ومن هنا تفرد المحمول بانه هو محط الفائدة والموضوع بامتناع



كونه

كونه محمولا مطلقا للتسامع والاتحاد بهذا المعنى لا يجب تكرره من الطرفين
بل قد يمتنع كما في غير المحصورات كما بيناه اذ يتحد كل من الانسان وبعض
الانسان بزيد بحيث يوجدان بوجوده ولا عكس الثالث انكم ان قلتم
ان شرط الحمل تغاير طرفيه في الوجود الخارجي فهو ممنوع لانه مانع لا شرط
وان كان الشرط تغايرهما مفهوما وفي الذهن فهو متحقق في هذا زيد قلت
قد سبق في الوجه الاول ما يدفعه فان الجزئي الحقيقي مشار اليه بالاشارة
العقلية فكل من هذا وزيد اشارة الى الذات المشخصة فلا حمل الا بتأويل زيد
كليا الرابع انهم اتفقوا على حمل الجزئي على نفسه نحو زيد زيد وانا ابو
النجم وشعري شعري وليت شعري كيف جعلوا حمل الشيء على نفسه حملا
حقيقيا وقد اسلفنا معناه وكيف عدوا منه المثالين ومن الظاهر ان
المحمول في مثلهما متأول باسم جنس كلي اي شعري مشهور او كامل او نحوهما
ومن ثم كان ابلغ من التصريح بهما ولو فرض الاشارة بكلا اللفظين الى
شخص معين فهو كلام ساقط من قبيل الهذر الخامس ان الواجب في الحمل
تغاير طرفيه ولو بوجه فلم لا يجوز حمل امر واحد موضوعا ومحمولا باعتبارين
ولم لا يكفي التغاير بمجرد الموضوعية والمحمولية نحو انا ابو النجم وشعري
شعري وليت شعري كيف يمكن الاكتفاء بمجرد الاختلاف بالوضع
والحمل وحمل المثالين عليه وايضا الكلام في الحمل المفيد ومناط افادته
تغاير طرفيه بالمفهوم فلا يكفي مجرد اختلاف مفهوميهما بالوضع
والحمل

والحمل واما ما نقلوه عن السلف فلعله ناظر الى الحمل اللغوي الظاهري لا الخاص المتعارف في الفنون العقلية وارادوا بالجزئي الجزئي المدرك على وجه كلي منحصر فيه لا مطلقا قال صدر المحققين الجزئية لا تنافي الحمل عند القدماء وخالفهم شرذمة من المتأخرين واعتمدوا على ما لا يصلح للتعويل عليه بل على جواز حمل الجزئي اذ هو الحكم بالاتحاد وهو من الجانبين فاذا اتحد زيد مع الانسان صدق زيد انسان فلا محالة يكون الانسان ايضا متحدا معه فيصدق بعض الانسان زيد وقال المحقق الدواني لا ريبة في جواز حمل الجزئي الحقيقي وقد صرح به الفارابي في المدخل الاوسط وجعل اقسام الحمل اربعة منها حمل الجزئي على الكلي وعكسه وقد عرفت الحق وهو بالاتباع احق

الثالث ان الكلي انما يدرك بالعقل بنفسه فقط والجزئي مدركه بفتح الميم الحواس الظاهرة او الباطنة فيدركه العقل بتوسط حصول صورته الجزئية فيها لا بنفسه بتوسط الحد والقياس قال المحقق في شرح الاشارات ان الادراكات الجزئية لا سبيل اليها الا الحس او ما يجري مجراه ولا يتناولها البرهان والحد وقال في منطق التجريد الاشخاص الجزئية لا حدود لها ولا براهين عليها الا بالعرض لامتناع ادراك تشخصاتها بالعقل دون الحس او ما يجري مجراه كالاشارة ولكونها معروضة للاستحالة والفناء والحدود والبراهين تتألف من كليات لا تستحيل ولا تفنى وفي شرح المواقف ان الحس لا يتعلق الا بالجزئيات من حيث خصوصياتها ولا سبيل الى ادراكها

محفزه

من هذه الجهة سوى الحس فان قلت نحن نعلم ان في الجسم الفلاني مثلا لونا جزئيا مخصوصا علما تاما ثم ندركه بالبصر فنجد تفاوتا ضروريا فقد صح امكان ان يتعلق العلم بما يتعلق به الادراك الحسي بطريق آخر غير الحس قلت هذا غلط نشأ من عدم الفرق بين ادراك الجزئي على وجه جزئي وبين ادراكه على وجه كلي وذلك لا يخفى على ذي مسكة ومن هنا ذهب الحكماء الى انه تعالى يدرك الجزئيات ويعلمها على وجه كلي ثابت لا يزول ولا يتغير لا على وجه جزئي ويتغير بتغير المعلوم ويعنون انه لا يدركها بالحواس لا انه لا يعلمها من حيث الجزئية وبالجملة الجزئي من حيث هو جزئي ليس كليا ولا مكتسبا قال المحقق الشريف لما كان المنطقي باحثا عن العلم الكاسب والمكتسب كما مر ولم يكن العلم بالجزئيات كاسبا ولا مكتسبا بل كان طريق حصولها الحواس الظاهرة والباطنة لم يكن غرض متعلق به انتهى ولذا اعرضوا عن البحث عنه في بحث النسب والعكوس وغيرها واما بيان حده فليتبين ضده والا فلا حاجة الى معرفته مع عدم البحث عنه وقد يقال لامتناع الكسب انما هو في الجزئيات المادية فقط وبيتا مل من يقول المحقق الشريف انا اذا ادركنا الكاتب زيد مثلا واشرنا اليه اشارة عقلية بهذية الامكان كان جزئيا حقيقيا صرفا لا ندركه بالآلات المختصة بادراك الجسمانيات بل نقول نعلم بالضرورة انا ندرك اشياء ليست جسمانية اصلا كالامور العامة فجزئياتها لا تعقل الا بالعقل فما قيل من ان الصورة العقلية لا تكون الا كلية ليس معناه الا ان

الصور المنتزعة من الجسمانيات الحاصلة في العقل كلية لامتناع حصول صورها الجزئية في العقل اذ يلزم انقسامه بخلاف صور الجزئيات المجردة فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة لا في قواها المدركة او الحافظة انتهى

واقول فيه نظر اذ العلم بالجزئيات المجردة انما يتعلق بها لا على وجه جزئي ومن حيث هي جزئيات بل غايتها ان تدرك على وجه كلي منحصر في شخص فالصورة المعقولة فكل جزئي مجرد حتى الواجب تعالى شأنه قابلة في نفسها للاشتراك بين كثرة ولو كان العاقل حال تعقلها مصدقا للدليل الخارج بانحصار مطابق تلك الصورة في شخص ومنشأ الوهم غفلة قدس سره عن الفرق بين ادراك الشيء على وجه جزئي وادراكه على وجه كلي كما نبه عليه في شرح المواقف وقد استشعر به في موضع آخر حكى قول الشيخ في الشفاء انا لا نشتغل بالنظر في الجزئيات ثم قال اي لا نشتغل في العلوم الحقيقية بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها الى قوله فان قلت اليس يبحث في الهيئة عن الافلاك المخصوصة وفي الالهي عن ذات الواجب تعالى وعن العقول الفعالة وذلك بحث عن احوال الجزئيات الحقيقية قلنا ما ذكرته بحث عن الكليات المنحصرة في اشخاص معينة اذ لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث انها متشخصة بتشخصات معينة انتهى فقد علم ان جميع الصور العقلية كلية لان الادراك على الوجه الجزئي انما يقع بالحس دون العقل فالمعقول كالحدود والبراهين واجزائها لا يكون من حيث هو معقول

مدركا

مدركا على الوجه الجزئي المانع من قبول الشركة سواء كان مجردا او ماديا لا لما توهم من ان ارتسام الصورة الجسمانية في النفس يوجب انقسامها وعدم تجردها كما ظنه فلا وجه لتخصيصه القاعدة بالصور الجزئية الجسمانية ولا لتخصيص امتناع الكسب والاكتساب بها بل كل ذلك في الجزئي المجرد اوضح لعدم الطريق الى ادراك خصوصياته وتعينه من حيث هو جزئي على الوجه الجزئي بخلاف المادي وههنا اشكال هو انهم صرحوا بانتاج الشخصية كبرى للشكل الاول وايضا المطلوب في كان قضية شخصية لا بد من نسبة الوسط الى موضوعها الجزئي الذي هو الاصغر لتؤدي الى نسبة الاكبر اليه وايضا الاستقراء تتبع الجزئيات لاثبات حكم كلي والتمثيل اثبات حكم جزئي بآخر وصرحوا بان الجزئي في الجميع يعم الحقيقي ايضا فلا اقل من كونه موصلا بعيدا او معدا واقول المقصود ان المقصود بالبحث في الفن هو الكلي لان المعلوم الكاسب والمكتسب كليات وقعت على الوجه الكلي لان ادراك الجزئي على وجه جزئي وهو الاحساس لا اثر له في الايصال ولذا قال المحقق الشريف في بيان هذه المقالة في حاشية شرح الرسالة ان الجزئيات انما تدرك بالاحساس بالحواس الظاهرة والباطنة وليس الاحساس بما يؤدي بالنظر الى احساس جزئي آخر لا بد لذلك الآخر من احساسه ابتداء ولا الى ادراك كلي وهو ظاهر فلا يقدح وقوع الكسب بادراك الجزئي على وجه كلي يدرك بالنفس لا على الوجه الجزئي الواقع بالاحساس ولا شك ان الادراكات الجزئية الكاسبة والمكتسبة في القياسات ادراكات عقلية لا حسية

وان نشأت من الحس ضرورة ان الاحساس من حيث هو احساس لا يعتبر فيه حد او قياس
وبذلك اشتهر لا اساس ولا تضع الى الناس فقد تحيروا فيه ولم يظفروا بوجه وجيه
قال بعض المحققين اذا وقعت الشخصية كبرى الاول كان موضوعها شخصا فيكون
هو محمول الصغرى ايضا نحو هذا زيد وزيد انسان وقد تقرر بمحله ان الجزئي الحقيقي
يمتنع حمله على غيره ايجابا سواء كان الغير كليا ام جزئيا فيجب تأويل محمول الصغرى
بمفهوم كلي فيتأول موضوع الكبرى ايضا والا لم يتكرر الاوسط فتكون الكبرى
في الحقيقة كلية وان سميت شخصية بالنظر الى الظاهر قلت هذا مع اختصاصه
بالشكل الاول وعدم تعرضه الاستقراء والتمثيل خاص بالوقوع الجزئي بنفسه
محمولا في الصغرى وقد صرحوا بانتاج نحو هذا ابن زيد وزيد كاتب مثلا مع عدم
تكرر الوسط والتاويل فيه ركوب عن شطط فلا يندفع الاشكال عن هذا الشكل ايضا
بمجرد هذا المقال وقد يقال امتناع الكسب انما هو في تصور الجزئي فلا اشكال في
التصديق بها لانه لو انتفى الكسب الجزئيات التصورية والتصديقية لزم انتفاؤه
في التصديقات مطلقا لان كل تصديق فهو جزئي لاشتماله على نسبة جزئية ضرورة
ان نسبة كل محمول الى موضوعه لا تصدق على كثيرة قلت اولا انه يرده المنادون فيه
تصريحات القوم بعدم نفع الجزئي في الكسب تصورا وتصديقا وبانه لا حد له ولا
برهان عليه وتعليلهم بذلك ترك البحث عنه في المعرف والحجة وقد مر طرف منها
وثانيا ان الكلام في المعلومات الجزئية المدركة على وجه جزئي لا في نفس العلوم الجزئية
فكون النسبة جزئية لا يمنع من الكسب المعلوم التصديقي الكلي او الجزئي الواقع طرفا

لتلك

لتلك النسبة فلا يلزم انتفاؤه في التصديقات طرا والرابعة انه ليس
الحساس والمتحرك بالارادة والناطق اي المدرك للكليات فصولا للاعيان
الجوهرية بمفهوماتها العرضية اذ الفصل مقوم للمهية النوعية وجزء من حقيقتها
فلو كان الناطق مثلا بمفهومه العرضي اعني الادراك فصلا للانسان الموجود
لزم تقوم الجوهر بالعرض وهو ممتنع والحاصل ان الناطق له مفهوم وهو معنى عرضي
حاصل في الاذهان ومصداق جوهري يوجد في الاعيان اعني الذات التي يقوم
بها هذا المعنى العرضي وهي النفس الناطقة التي منها ينتزع العقل هذا
المفهوم العرضي ويحمله عليها حمل الذاتي على جزئياته وظاهر ان ما به قوام افراد
الانسان في الخارج هو هذا الجوهر فليست الاجناس والفصول اجزاء من اعيانها
الجوهرية ولا النوع عين حقائقها الجوهرية بمفهوماتها العرضية ومعانيها الذهنية
بل مبدأ انتزاعها ومباديها الجوهرية فلو قيل الناطق فصل للانسان كان
مجازا بين اهل اللسان لوضوح الامر والامن من الالتباس اذ ليس المفهوم
حقيقة هو مبدأ الاشتقاق بل مبدأ الانتزاع ولذا جعلوا الحيوان جنسا
للانسان ومشاركا له فيه والناطق فصلا مميزا له عنها ولم يعاكسوا الامر
بان يجعلوا الناطق جنسا والحيوان فصلا بالنسبة الى الملك والانسان
اذ لو كان كلامنا ذلك في الناطق بمعناه العرضي ولا شك في اشتراك هذا
المفهوم بين الملائكة والبشر لكان ينبغي ان يجعل الناطق جنسا لهما والحيوان فصلا
مقسما له مقوما للانسان لكن ليس كذلك بل المراد بالناطق هو النفس الناطقة

والقوة العاقلة البشرية المجردة عندهم ذاتا لا فعلا وهي مخالفة بالمهية
للملائكة لانها عندهم عقول مجردة ذاتا وفعلا معا ومفهوم الناطق بمعنى المدرك
مقول عليهما قولا عرضيا وبذلك يصح قولهم باستلزام الفصل للجنس حيث ينتقض
بالناطق لتحققه في الملائكة بدون الحيوان واجيب بان الفصل هو الذاتي
غير مشترك والمشترك عرضي لا ذاتي والخامسة ان التشخص الذي به يمتنع
المهية من الشركة زائد على المهيات الممكنة قطعا فتشخص كل ممكن بالغير كوجوده
فيجب الانتهاء الى ما تشخصه بذاته وتعينه بمعنى ما به تعينه عين ذاته وهو الواجب
بذاته لئلا يدور او يتسلسل فاما الكلي الطبيعي قابل للشركة لانه معروضهما فامتناعه
عنها في التشخص حادث بحدوثه فلا بد له من علة ولكن لا يتشخص كلي بمثله فلو قيد
كلي بكلي او كليات لم تفده التشخص لانه ما لم ينل شيئا لا يبلغه غيره اذ الافادة
بعد الوجادة وان انحصر في شخص معين بكثرة قيوده الكلية وفيه رد على الارموي
حيث قال في المطالع كل كلي اذا قيد بكلي آخر يحصل له تخصص ما ويقل به اشتراكه
فكلما ازداد قيده زاد تخصيصه وتقليل الشركاء فيه واذا كان كذلك جاز ان
تقيد كليا بكليات كثيرة الى ان يتشخص ويمتنع حصوله في اكثر من شخص معين وفيه
اشتباه بين اذ الكلي المقيد باق على كليته وان انحصر بكثرة قيوده وتخصيصاته
في فرد اذ المنحصر في شخص لا يجب كونه شخصا والا كان مفهوم الواجب جزئيا
حقيقيا بل العبرة في كلية المفهوم وجزئيته بنفس تصوره لا بمصداقه في الخارج
وقد صرح الشيخ في منطق الشفاء بانك لو وصفت زيدا بما شئت من الاوصاف ولو

بالف

بالف او الف الف لم يتعين لك في العقل تخصصه بل يجوز ان يكون الجميع لاكثر من واحد
واما تحقيق حقيقة التشخص وما به يتشخص الشخص فيحتاج الى زيادة بحث وفحص بل
قد تحيرت في تحقيق التشخص ابصار البصائر فاضطرت العقول في شواهقه شواخص
النواظر حتى انشعبوا في تحقيقه الى مذاهب متشعبة وساحة الكتاب اضيق من
ان تسعه معرف المعرف المطلوب اي المجهول الذي يطلب تصوره
مجهولا من جميع الوجوه ولا معلوما كذلك والا لزم توجه النفس الى المجهول المطلق او
تحصيلها الحاصل قبل ذلك التحصيل بل يعلم بوجه ما فيطلب متلبسا باخر
اي بوجه آخر فهو معلوم من وجه يصح التوجه اليه ومجهول من وجه آخر يكون
مطلوبا من هذا الوجه فلا طلب هناك للحاصل مطلقا ومن جميع الوجوه او مجهول
مطلقا وهنا شبهة هي انا ننقل الكلام الى هذا الوجه المطلوب فانه ايضا لا يخلو
من ان يكون معلوما او مجهولا فيعود المحذور ان واجاب عنها بانه لم وطلبه اي طلب
ذلك الشيء من وجه غير طلب نفس الوجه لانه مطلوب اولا وبالذات في الثاني وثانيا
وبالعرض في الاول كالعلم فان العلم بالشيء من وجه غير العلم بذلك الوجه لانه
معلوم قصدا وبالذات في الثاني وتبعا وبالعرض في الاول وبالتفصيل انهم اختلفوا
في الفرق بين تصور الوجه وتصور الشيء بالوجه فالمنقول من القدماء عدم الفرق
واذا المتصور حقيقة في الصورتين هو الوجه فقط الا انه قد يتصور من حيث انه
منطبق على ذي الوجه بحيث يتعدى الحكم على الوجه اليه كما في موضوع القضايا المحصورة
وقد يتصور من حيث هو هو في ذاته كما في موضوع القضايا الطبيعية ونسبة العلامة

الرازي الى من لا تحقيق له واختاره بعض المتأخرين قال تصور الشيء بالوجه متحد
بالذات مع تصور الوجه مغاير له بالاعتبار والمعلوم بالذات هو الوجه في الصورتين
وذهب محققوا المتأخرين الى تغايرهما بالذات وان المتصور حقيقة وبالذات
في صورة تصور الشيء بالوجه هو الشيء والوجه آلة لملاحظته ومرآة لتصوره وفي
صورة تصور الوجه هو نفس الوجه اذ المعلوم بالذات ما اليه الالتفات بالذات
لا على انه آلة للالتفات الى غيره ومرآة للنظر اليه وهذا هو الحق قيل الحاصل في
الذهن عند تصور الوجه هو صورة الوجه فعلى تقدير تصور شيء بهذا الوجه ان كان
الحاصل هو صورته ايضا فلا فرق اصلا وان كان صورة اخرى لذلك الشيء فلا
يكون العلم علما به من هذا الوجه هف وان كان صورتين صورة للوجه واخرى
للشيء فالاولى علم بالوجه والثانية علم بالشيء لا من هذا الوجه فلا يكون هناك
علم بالشيء من هذا الوجه هف قلت نختار الاخير لكنا نلتزم ما ذكره لو كان حصول
الصورتين في الذهن على انهما صورتان متباينتان لشيئين متغايرين من حيث انهما
متغايران وليس كذلك لان صورة الوجه ليست مقصودة بالذات بل مرآة لملاحظة
الشيء بها فاذن الحاصل في الذهن صورة الشيء مقيدة بصورة الوجه وموصوفة
بانها ذات هذا الوجه فيكون علما بالشيء من هذا الوجه صورة ان المفروض تصور
الوجه من حيث انه وجه من وجوه ذلك الشيء لا مطلقا اذا عرفت هذا فنقول
ان المطلوب اولا وبالذات فيما نحن فيه هو الشيء والوجه المجهول ايضا مطلوب ثانيا
وبالعرض فكذلك كلاهما معلومان من الوجه المعلوم لكن العلم ايضا بحسب الطلب وعلى

جهته فالشيء معلوم بذلك الوجه اولا وبالذات بالنسبة الى الوجه المجهول وهو
ايضا معلوم بذلك الوجه المعلوم ثانيا وتبعا وبالعرض فان الوجه المعلوم كما
انه وجه من وجوه الشيء اولا وبالذات فكذلك هو وجه من وجوه الوجه المجهول
ايضا بتوسط ذلك الشيء فاذا علم الشيء من ذلك الوجه المعلوم فقد علم الوجه
المجهول ايضا بانه وجه من وجوه صاحب هذا الوجه المعلوم فاذا علمت الملك من
حيث انه مخلوق سماوي او نحوه جاز لك التوجه اليه لتحصيل حقيقته قال المحقق
الشريف بل قد يطلب مسمى لفظ معين وان لم يشعر بشيء من احواله سوى كونه مسمى ذلك
اللفظ فالحاصل ان الوجه المجهول ايضا معلوم من وجه اذ الوجه المعلوم وجه من وجوه
المجهول ايضا ولو بتوسط ذي الوجه ومعرفه اي معرف الشيء المطلوب تصوره هو
ما يفيد تصوره بتصوره الباء آلية متعلقة بالتصور لا بيفيد والضمير الاول للمطلوب
والثاني للمعرف اي تصور المطلوب بتصور المعرف بان يكون تصوره نفس تصور
المطلوب فخرج الملزوم من حيث هو ملزوم بالنسبة الى اللازم البين فان تصوره
الملزوم وان كان سببا مفيدا لتصور لازمه لكن لا يوجب تصوره بنفس تصور
نفسه بل بتصور آخر مغاير لتصور نفسه وان كان لا ينفك عنه بخلاف المعرف فانه
يفيد تصور المطلوب بنفس تصور نفسه لانه يفيد تصوره بانه هو هنا اذا تصور
اللازم بعد تصور الملزوم من حيث اللزوم فان جعلنا احدهما مرآة للآخر و
تصورناه على انه محمول عليه متحد به فهو معرف للآخر ويدخل في الحد والمحدود
كليهما ثم تصور الشيء حصول صورته المساوية له في الذهن ولا يلزم خروج الرسم

بالنسبة الى المرسوم فان حد الشيء معرف له من حيث الكنه والرسم معرف
له من حيث انه معروض لعوارض مساوية له صدقا فالحد يفيد تصور الاول
فيكون معرفا بالنسبة اليه ولا يفيد الثاني فلا يكون معرفا له والرسم بالعكس
نعاية الا خروج الحد بالنسبة الى المرسوم وخروج الرسم بالنسبة الى المحدود
ولا محذور فيه واما عدهم حد الشيء ورسمه معرفين له على الاطلاق فعلى
المسامحة والتجوز دون الحقيقة او عن الغفلة عن هذه الدقيقة فان المعرف
الحقيقي للشيء ما يعرفه بنفسه فخرج التعريف بالاعم والاخص والمباين ايضا ضرورة
ان تصور الاعم والاخص ليس بنفس تصور الشيء فضلا عن المباين نعم لما افادت تصوره
بوجه كانت معرفات له من هذا الوجه لا مطلقا فتدخل في الحد والمحدود بالنسبة
اليه من ذلك الوجه فتامل ويكفي تغايرهما اي المعرف والمطلوب اعتبارا تفصيلا
وجملة اي اجمالا جواب عن شبهة اخرى هي ان تعريف المطلوب اما بنفسه او
بجزئه او بخارج والكل ممتنع للزوم الدور في الاول وهو ظاهر وفي الثالث
اذ الخارج عن المهية انما يعرفها لو علم اختصاصه بها ومساواته لها صدقا
وذلك يتوقف على العلم بها وبكل ما عداها ولان المعرف في الثاني اما جميع
الاجزاء فهو كالاول لانه نفس المطلوب او بعضها دون بعض فلا يكون
معرفا للمهية بل لجزء دون آخر والمركب من الداخل والخارج خارج فليس قسما
رابعا وجوابه من وجوه باختيار شقوق لجواز تعريف الشيء من حيث وحدته
الاجمالية بنفسه وبجميع اجزائه من حيث الكثرة التفصيلية ومن هنا صح توقف

معرفة المركب على معرفة اجزائه من غير دور وببعضها لبداهة بعض وحصوله
وبالخارج لمساواته واقعا ولا يجب العلم بها اذ الشرط هي نفسها لا العلم بها
ولو سلم فهو لا يتوقف على العلم بالمهية من وجهها المطلوب بل يحصل بالعلم
بها من وجه آخر وبما عداها اجمالا ويجب كونه اي المعرف في الواقع اجلى من
المطلوب لدى الطالب لا مثله خفاء وجلاء او اخفى منه مطلقا اولديه اي
يجب كونه غير مماثل له لا انه لا يجب كونه مثله فافهم ويجب كونه مساويا للمطلوب
صدقا لا اخص او اعم منه لان تصوره من حيث هو هو غير تصورهما من حيث
انهما اخص واعم فلا يكونان معرفين له بالحقيقة والمجاز مجاز لكن لا عبرة به
اذ الكلام في الحقايق ولا سيما في المعرفات ممن زعم ان المحققين لا جازتهم
التعريف بهما مجازا لا يشترطون المساواة دفعا لقصور المعرف نظرا الى ان
المطلوب في الحجة كما يكون يقينا كذلك قد يكون مجرد الجزم بل الظن وكذا في
المعرف كما يكون المطلوب تصورا مساويا كذا قد يكون مطلق التصور ولو بوجه
اعم او اخص فقد سهى وتخيل الشمول لتشهي نعم الاعم معرفا للشيء من وجه اعم
لكنه مساو له بهذا الاعتبار فلا يكون معرفا له من حيث هو هو وكذا في الاخص
وقد شاع في كلام القوم استثناء الناقص واللفظي وهو تفسير مدلول اللفظ
وضعا او استعمالا من الاعم لتجويزهم التعريف بهما وعلى ما حققناه لا
حاجة الى الاستثناء لما عرفت من اشتراط المساواة وان غير المساوي
ليس معرفا حقيقة بل مجازا وكذا اللفظي بقي ان اشتراطها يمنع من تعريف

الشيء بخارج لازم العلم بتساويهما وهو متوقف على العلم بذلك الشيء وهو دور
فاجاب بقوله ويعلم مساواة الماهية المجهولة المطلوبة لخارج يراد تعريفها به
باجراء يعلم المساواة بخارج آخر لازم للماهية المعلومة بوجه ما غير الوجه المطلوب
من المعرف وهذا على التنزل والا فالشرط المساواة لا العلم بها الجواز وقوع
التعريف والمعرفة بدونها وهنا شبهة هي انهم اشترطوا مساواة المعرف و
المعرف فلا يجيزون التعريف بالاخص وقد لزمهم في تعريفهم لمطلق المعرف
لان ما عرفوه به معرف خاص من المعرفات الخاصة وهي اخص مطلقا من مطلق
المعرف العام فتعريفه به تعريف بالاخص وجوابها قوله ومعرف المعرف
بكسرهما اخص من المعرف ذاتا وبحسب التحقق كما مر في النوع والانسان لكنهما
متساويان صدقا اذ كل ما صدق عليه انه معرف الشيء صدق عليه انه يفيد تصوره
بتصوره وبالعكس وذلك لانه وان كان اخص ومطلق المعرف اعم مطلقا بحسب
الذات والحقيقة لكنه عرض جميع افراد الاعم عروضا كليا فساواه صدقا فان
صدق الاعم وعلى الاخص كان كليا كما هو قضية العموم المطلق وقد صار صدق
الاخص عليه ايضا كليا العروض عروضه الكل لجزئيات الاعم فتساويا فان
مفهوم معرف المعرف يعرض كل فرد من افراد المعرفات كليا حتى انه يعرض
نفسه ايضا حيث يتم معرفا لمطلق المعرف فيصدق عليه بسبب عروض وقوعه
معرفا للاعم انه يفيد تصوره بتصوره فيساوي بذلك مطلق المعرف فالكليان
اللذان هما اعم واخص ذاتا لما عرض اخصهما لكل فرد من افراد الاعم حتى

نفسه

نفسه صارا متساويين صدقا كما انعكسا اي الاعم والاخص بشل هذا العروض
اي انقلب به الاعم اخص والاخص اعم في الجنس والكلي فان الجنس اخص ذاتا من مطلق
الكلي لانه فرد منه ثم عرض هذا الاخص لنفس الاعم حيث وقع الكلي الاعم مقولا
على كثيرة مختلفة الحقائق هي الكليات الخمسة هذا ومنقسما اليها ومحمولا عليها
فصدق عليه حد الجنس الاخص فانعكس الامر وصار الجنس اعم لانه من هذا الوجه
جنس للكلي وهو فرد منه كسائر الاجناس والحاصل ان مفهومي الكلي والجنس اذا
اعتبرا في ذاتيهما فالكلي اعم والجنس اخص بحسب التحقق وان اعتبر لمفهوم الجنس من
انه عارض لكثير من المفهومات كان الجنس اعم والكلي اخص بحسب الصدق فكل
منهما نوع من الآخر اخص منه مطلقا من وجه ومن ذلك ما سبق في النوع و
الانسان فان اعتبر صدقهما فمتباينان لما مر من البيان واذا اعتبر النوع
عارضا لمفهوم الانسان وغيره كان الانسان فردا له واخص منه بحسب التحقق
وكذا الجنس والحيوان ونظايرهما تكملة للاقسام والاحكام تعريفه اي
تعريف المطلوب وتمييزه بالذاتي وبالعرضي رسم فتمييزه بقريب فصوله حد و
بخاصته رسم وكل من الحد والرسم تام ان كان مع جنسه القريب اي جنس المطلوب
ناقص بدونه سواء كان بالفصل وحده وبالخاصة فقط او مع جنس بعيد
او مع فصل قريب او بعيد واما ما قيل من ان الفن يمنع من التعريف بالمفرد
لانه يبحث عما يحتاج اليه والمفرد لحاجته الى الفن مادة وان استغنى عنه
صورة ولانه مبني على اعتبار الترتيب في حد النظر وفي نظر ولانه محمول فيكون

مشتقا ومعناه مركب وان لوحظ في ضمن لفظه المفرد اجمالا لكن يصلح للتفصيل و
الترتيب ولو بلفظ آخر مركب فالافراد والاجمال حال من احوال ذلك المركب
فلا بأس لتجويز الفن اياه وتقديم المعرف له لا لانه مقصود اولي بل لان البحث
عنه يرجع الى البحث عن احوال المقصود وهو المركب على ان معنى المشتق المحمول
مركب في نفسه مفرد بالنظر الى لفظه وباعتبار المعنى هنا اولى والتفصيل
ان الفصل القريب مع الجنس القريب حد لانه ذاتي تام لشموله على تمام الماهية
وبه وحده حد لانه مميز ذاتي ناقص لعدم التمام سواء كان وحده او مع جنس بعيد
او فصل بعيد او كليهما والخاصة رسم لانه مميز عرضي تام مع الجنس القريب ناقص
به وبه تشبيها له بالحد سواء كانت وحدها او مع احد البعيدين او معهما
والنقصان بحسب البعد فكلما كان الجنس ابعد كان الحد انقص هذا اذا لم يعتبر
في التمام حفظ الصورة كما يظهر من بعضهم وقد يعتبر في التمام الصورة و
صورة المعرف تقديم الاعم لان الترتيب الطبعي لتقدمه على الاخص طبعا
تقدم الجزء على الكل ولانه اشهر وايسر تعقلا لا لانه اقل اجزاء واكثر افرادا
والحكمة تقتضي التدريج في التعليم والابتداء بالاسهل المستقيم فمن عد خلل
الصورة نقصا فالتام عنده ما تمت مادته بجميع الذاتيات وصورته بحفظها
ومنهم من لم يعتد بخللها فالتام عنده تام مادة ولا عبرة بالصورة
قال المحقق الدواني لا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته
ناطق حيوان تام الا ان الاولى تقديم الاعم لشهرته انتهى والتحقيق في

التوفيق

التوفيق ان خلل الصورة ليس فسادا وانما حفظها اولى بالاتفاق وهو ظاهر
فانه كما لا يعده نقصا يحصل لكل من النقص والتمام معنى خاص وآخر عام وهما
يتعاكسان عموما وخصوصا في التقابل فالتام بمعناه العام يقابل الناقص
بمعناه الخاص وبالعكس فلا اختلاف بين الطريقتين كما لا تشاح بين الفريقين
فتأمل وخلل مادته اي مادة المعرف وهي ما يذكر فيه من الذاتيات والعرضيات
اما نقص او فساد والاول اما لفظي لغرابته واشتراكه او تجوز في لفظ
لان التعريف مقام الايضاح ورفع الالتباس فلا يناسبه ذكر الفاظ غريبة
وحشية المعاني لقلة استعمالها والالفاظ المخالفة القياس ايضا او
مشتركة او مجازية لاحتياجها الى القرينة اللهم الا مع فرط وضوحها او مشترك
بين اللفظ والمعنى وهو تكرار احدهما او كليهما لا لفائدة وحشو المعنوي منه
باسم الاستدراك وتأخير التكرار عن قوله في لفظ اشعار بعمومه وقيل الحشو
اللفظي بتعريف الماهية للغير وليس بشيء لما مر من ان تصور المعنى يمتنع عادة الا
بتوسط تخيل اللفظ وامكانه لمن لم يسمع لفظا قط كاصم او نحو من
لا يقدح في العادة الجارية وقد يجب التكرير لفائدة لا يحصل الا به
كما في الحيثيات المعتبرة في التعاريف واجزائها المختلفة باختلاف الاعتبارات
وليس من العرفي او فساد عطف على قوله اما نقص كاخذ عرضي كالوجود
والواحد والماشي ذاتيا للانسان مثلا جنسا له وفصلا او اخذ عكسه
باخذ ذاتي عرضيا كاخذ الفصل خاصة للرسم به او اخذ النوع او الجزء الخارجي جنسا

نحو الناطق انسان مدرك للكليات او بدن كذا ونفس مدركة او فصلا كقولك
الناطق مدرك انساني او ذو هيكل كذا وقعا داخلا لنوع جنسا او فصلا
ظاهر واما الجزء الخارجي فلا يطلب التحديد به من هذا الفن وانما هو كافل
بتحصيل الاجزاء العقلية وتميز ذاتياتها عن عرضياتها وتميز بعض كل
عن بعض والا فلا فائدة فيه في نفسه فلا مانع من تحديد البيت بانه سقف
وجدران وحكى الامام عن الشيخ انه جوز في الحكمة المشرقية التحديد باجزاء غير
محمولة وترك عطف على الاخذ اي وكترك ما به يطرد وينعكس المعرف والاطراد
صدق المحدود على كل ما صدق عليه الحد وعكسه العكس والاول المنع والثاني
الجمع وقد ينعكس وبانتفاء احدهما يختل المساواة ومثل تعريفه بنفسه لانه دور
صريح او ما اي تعريفه بما لا يعرف الا به اي بنفسه كتعريف احد المتضايفين
بالآخر كتعريف الاب بمن له ابن او بالعكس لتوقف تعقل كل على تعقل صاحبه
ولم يقل وما يعرف به لان تعريفه بما قد يعرف به جايز ان كان لمعرفة المعرف
طريق آخر قد عرف به نحو الشمس كوكب نهاري لان النهار وان كان قد
يعرف بالشمس كما يأتي في عرف الهيئة انه زمان كون الشمس بمركزها فوق
دايرة الافق فيتوقف معرفته بهذا الوجه على معرفتها لكن لا ينحصر طريق
معرفته فيه لامكان العلم به من جهة الاحساس ثم انهم اتفقوا على امتناع
اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وحاصله ان المعرف لا يكون مبرهنا
بالكسر او بالفتح اي طالبا للتصديق او مطلوبا له وان شئت قلت البرهان

لا يكون

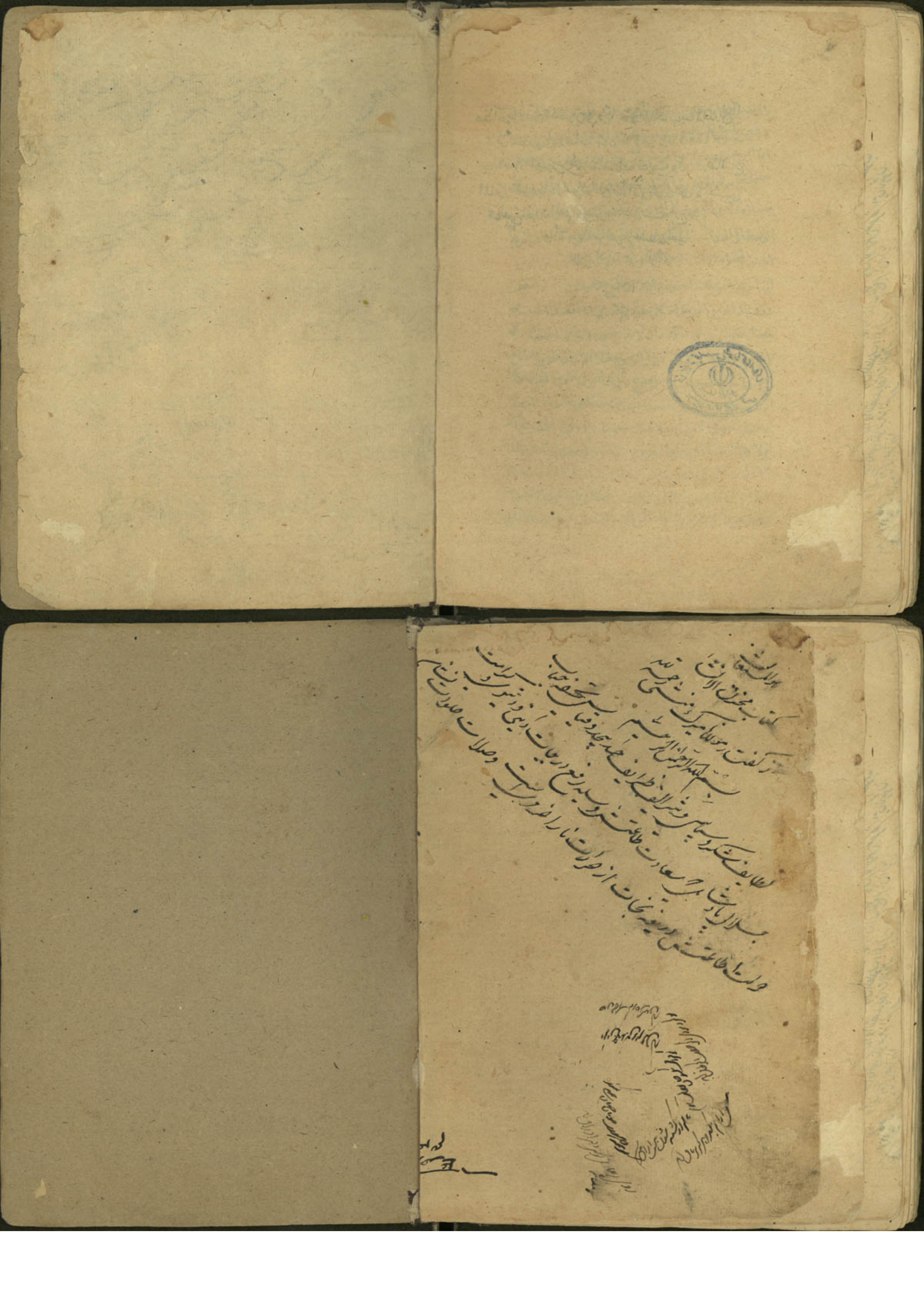
لا يكون معرفا بالكسر او بالفتح اي طالبا للتصور او مطلوبا له فالمدعى
امران احدهما ان التصور ليس كاسبا ولا مكسوبا للتصديق والآخر عكسه وهما
متدرجان فيهما اذ لو كان التصور كاسبا للتصديق فهي مكسوب للتصور
وبالعكس فههنا اربع مطالب اثنان في التصور واخران في التصديق لكن يندرج
الاولان في الاخيرين وبالعكس وذلك لتضايف الكاسبية والمكسوبية
واشار الى ذلك بقوله ولا يبرهن معرف ولا يعرف برهان بيع يجعل
الفعلين معلومين اي لا يكون معرف برهانا كاسبا للتصديق ولا برهان
معرفا كاسبا للتصور فدلوله المطابقي رفع كاسبية كل للآخر ويدل
التزاما على انتفاء مكسوبية كل للآخر ولك جعلهما مجهولين فيدل
مطابقة على رفع المكسوبيتين والتزاما على انتفاء الكاسبيتين وفيه
ان منطوق الكلام ح ان شيئا من المعرف والبرهان لا يكون مكسوبا
بصاحبه والمقصود ان المطلوب باحدهما لا يكون مكسوبا بالآخر والامر
فيه سهل يكفيه ادنى عناية والاول هو الاصل في العبارة اما ان المطلوب
التصوري لا يحصل بالبرهان فلان الحاصل منه انما هو ثبوت الاكبر
مثلا وهذا تصديق وبالجملة المعرف والمطلوب به تصور بحت لا حكم
فيه والبرهان انما يقام على القضايا والاحكام واذا قيل الحدود لا تمنع
اذ المنع طلب البرهان فيختص الاعتراض عليها ببيان حكم احتمل البرهنة
والمنع لكنه ح تصديق والكلام في التصور البحت وهو المقصود بالمعرف

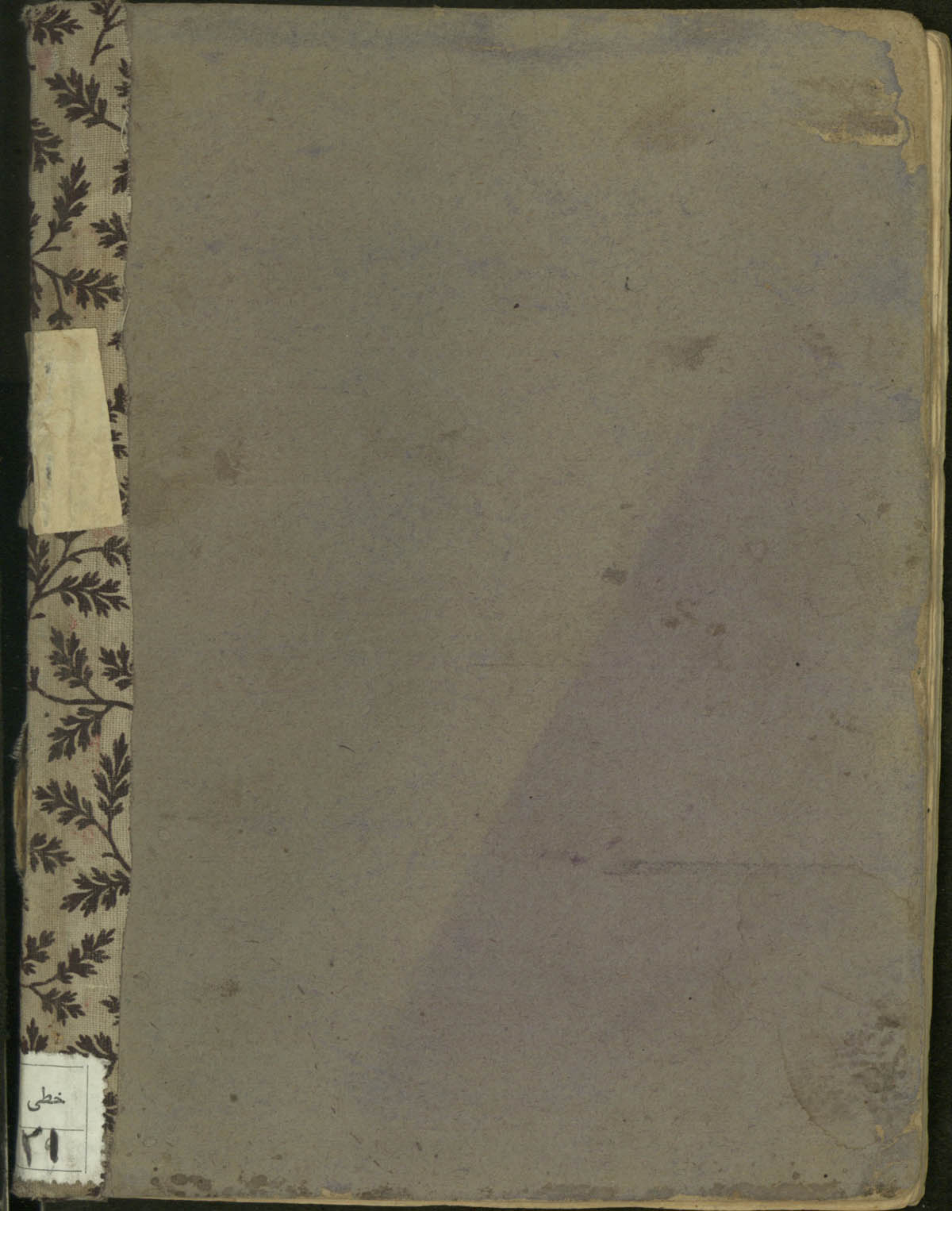
والمراد بالبرهان مطلق الدليل والحجة وجرت عادتهم هنا بالتعبير به لانه
اشرف واحتج لامتناع اكتساب التصور من البرهان بوجهين احدهما
ان البرهنة عبارة عن التوسل بوسط يستلزم حصوله لموضوع المطلوب
حصول محموله له فلو قدر في اكتساب التصور وسط بين الحد والمحدود كان
مستلزما لعين المقصود اذ الحد عين تفصيل المحدود فلو كان نسبة
الوسط الى الحد كاسبة للمحدود لزم تحصيل الحاصل وثانيهما ان البرهان
لابد من تعقل مفرداته فلو حصل تصور بدليل كان متأخرا عن الدليل
المتأخر عن نفس ذلك التصور وهو دور صريح وعورض بمثله في التصديق
ورد بان الدليل انما يتوقف على تصور التصديق وتعقله والمطلوب هو
حصول نفس التصديق والاذعان لا نفس تصوره واما ان المطلوب التصديقي
لا يحصل بمعرف فلان ثبوت المحمول للموضوع مثلا اذا كان نظريا احتاج
الى وسط يكون معلوم الثبوت للموضوع ويكون المحمول معلوم الثبوت لذلك
الوسط حتى اذا رتبنا هذين التصديقين على وجه خاص تأدينا الى المطلوب
والتصور البحت لا يتصور فيه ذلك وهو ظاهر وبالجملة المكتسب والكاسب
اولا وبالذات بالمعرف هو التصور وبالحجة هو التصديق فامتناع اكتساب
الاول من الثاني وعكسه بين غني عن البيان ولذا اكتفينا بالدعوى
عن البرهان واما مدخلية الاول في الثاني والعكس بان يكون التصور
موصلا بعيدا الى التصديق او العكس فلا ينكره احد ولسنا بهذا الصدد

هذا آخر

هذا آخرها وفقنا لتصويبي في فن التصور من الكتاب نسأله تصديق ظننا
به في فن التصديق انه وهاب وكان الفراغ من افراغه في قالب التصنيف
يوم الاربعاء العشرين من شهر الله المبارك الشريف وكتب مؤلفه الشارح
الماتن مفضل وبالظاهر والباطن بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني
النائيني رزقه الله العلم اليقيني وذلك في سنة اربع عشرة
ومائة بعد الالف هجرية حامدا الله مصليا
على خير البرية محمد وآله الطاهرين
اجمعين الى يوم الدين
تم






خطی
۲۹